وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية و بنوك

المرجع: ...../2016

مذكرة بعنـــــوان:

دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2001 – 2014)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالبة:
– جبلي أحلام

إشراف الأستاذ:
– مشري فريد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
برني ميلود	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لطيف وليد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

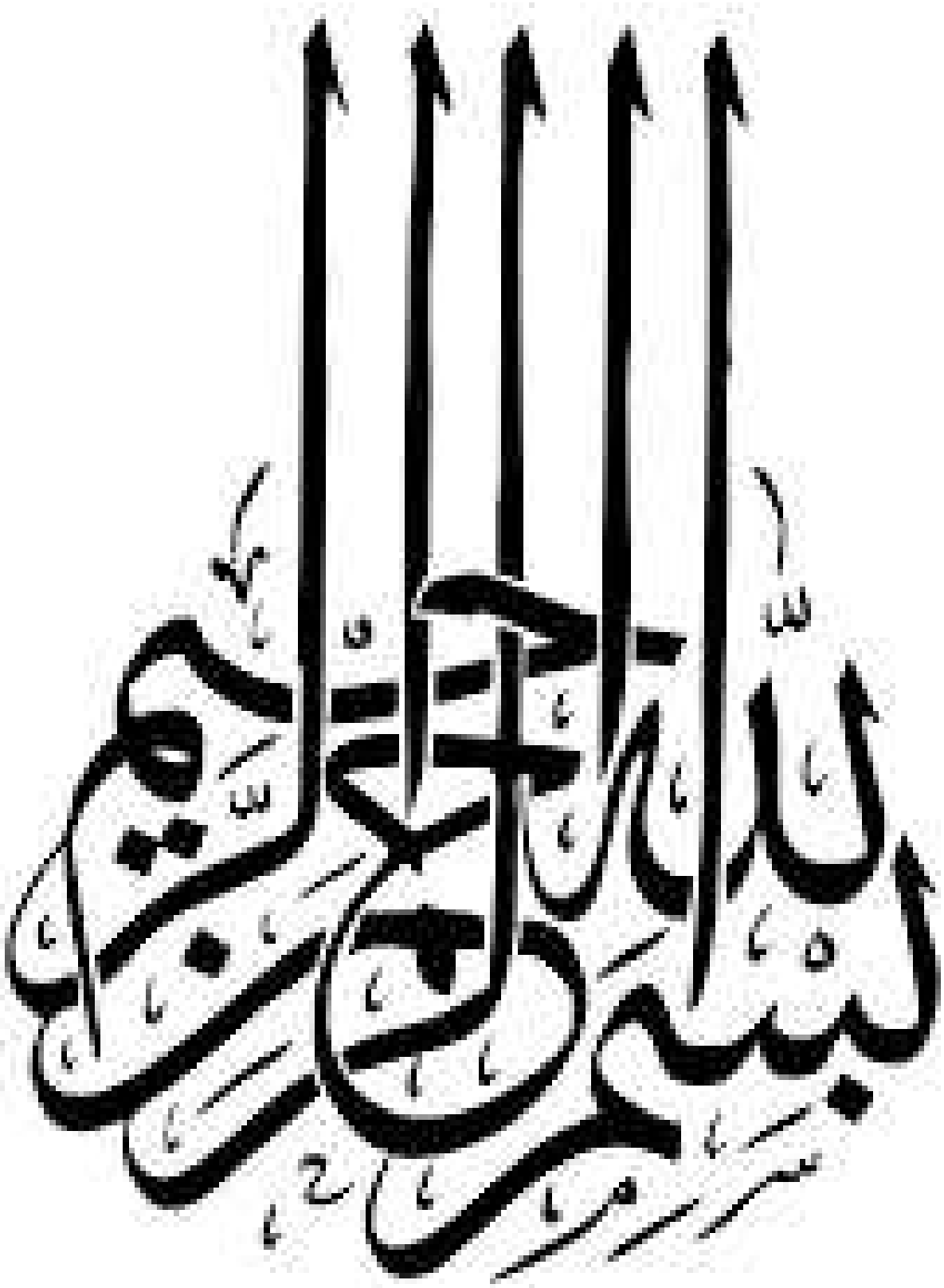

تشكر وعرفان

أتوجه بالحمد و الشكر إلى المولى عز وجل على جميع نعمه الظاهرة والباطنة

فأقول :﴿ الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ﴾.

كما أتوجه بخالص شكري وجزيل امتناني إلى:

الفاضل أستاذي المشرف مشري فريد الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة فبارك الله في جهوده وأغرقه في واسع النعم

أعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقويم هذا العمل وتقييمه فجزاهم الله خير جزاء

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى

إلى من تحت قدميها جنان الرحمن أمي الغالية

إلى مثالي الأعلى والدي العزيز

إلى رفيق دربي زوجي

إلى قرة عيني نور الهدى

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل عائلتي وأصدقائي

إلى كل زملائي في الدراسة وخاصة ريان وآمنة وصفا

إلى نورة وسعيدة

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل طالب علم

أحلام جبلي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول، الأشكال و الملاحق

أولا- فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج تقريبي لميزانية البنك الجزائري	35
02	تطور العرض النقدي في الجزائر للفترة 2001- 2008	65
03	تطور العرض النقدي في الجزائر للفترة 2009- 2014	68
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001- 2014	72
05	تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2001- 2011	73
06	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر 2001- 2014	76
07	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2001- 2014	79
08	مخرجات نظام spss	83
09	مخرجات نظام spss	84
10	مخرجات نظام spss	85

ثانيا- فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط الإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية	19
02	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001- 2014	72

ثالثا- فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التقرير السنوي لبنك الجزائر2003	96
02	التقرير السنوي لبنك الجزائر2008	97
03	التقرير السنوي لبنك الجزائر2012	98
04	التقرير السنوي لبنك الجزائر2013	99

المقدمة عامة

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يمثله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، فهي جزء من السياسة العامة للدولة وهذه جزء من نظام المجتمع وفلسفته وهذا الأخير ليس مغلقا على ذاته بل هو منفتح على العالم المحيط به .

وقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية فمن نظرة حيادية إلى الاهتمام الكبير بها لما لها من دور كبير في ضبط حجم النقود في الاقتصاد، إذ أن حل المشاكل الاقتصادية من بطالة تكون حلولها نقدية، إذن فالدور الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولتحقيق ذلك يتطلب تحديد الأهداف المراد الوصول إليها وخاصة المتعلقة بحجم العرض النقدي في الاقتصاد، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف يتدخل البنك المركزي بمختلف أدوات السياسة النقدية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وذلك في ظل استقلالية كافية يتمتع بها والغرض من الاستقلالية هو تحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام أدوات السياسة النقدية.

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 المعدل والمتمم بالأمر 03-11 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تعبر عن معناها الحقيقي، حيث ظهرت السياسة النقدية في الأمرين كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود ومنح الاستقلالية وإدارة البنوك المركزية والذي يتطلب وضع ضبط العرض النقدي ضمن أولويات السياسة النقدية .

أولا – إشكالية الدراسة:

إن التحكم في حجم العرض النقدي يعد من أهم مهام البنك المركزي، وبنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية فإنه يسعى إلى ضبط حجم العرض النقدي بما يحقق الأهداف الاقتصادية للدولة. وعليه انطلاقا من هذه القاعدة نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية :

– ما هو دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟

انطلاقا من هذا السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هو دور معدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟
2- ما هو دور الاحتياطات الإلزامية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية نقوم بصياغة الفرضيات التالية :

1- **الفرضية الرئيسية:**

للسياسة النقدية دور كبير في ضبط المعروض النقدي في الجزائر.

2- **الفرضيات الفرعية:**

- هناك دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط المعروض النقدي في الجزائر.
- هناك دور للاحتياطي الإلزامي في ضبط المعروض النقدي في الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعريف بالجوانب النظرية للسياسة النقدية والمعروض النقدي.
- معرفة واقع السياسة النقدية في الجزائر.
- تحليل وتتبع تطور المعروض النقدي في الجزائر ومقابلاته.
- معرفة فعالية أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لضبط المعروض النقدي.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

دفعتنا مجموعة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع منها:

- توافق موضوع الدراسة مع التخصص – مالية وبنوك–
- الميل الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية .
- الرغبة في معرفة أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر ومدى فعاليتها في ضبط المعروض النقدي.

خامسا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع الخاصة بالمعروض النقدي.
- عدم توفر البيانات الخاصة بدراسة الحالة في مكان واحد. وقلة الدراسات التي يقدمها بنك الجزائر حول الوضعية المالية .

سادسا- منهج الدراسة :

قمنا بالاعتماد على جملة من المناهج تتمثل في:

المنهج الوصفي التحليلي وقد استعملناه عند استعراضنا لمختلف الجوانب النظرية للدراسة .

المنهج التاريخي تم استعماله في عرض تطور السياسة النقدية الجزائرية والنظام المصرفي الجزائري

منهج دراسة الحالة حيث تم التطرق إلى هذا المنهج لدراسة حالة الجزائر.

أما بالنسبة للأدوات فقد اعتمدنا على مجموعة منها التقارير والإحصاءات وأيضا برنامج spss

سابعا- حدود الدراسة :

من الناحية المكانية تم استعراض كل ما يتعلق بالسياسة النقدية في الجزائر أما بالنسبة للإطار ألزماني فقد حددت فترة الدراسة من 2001 إلى 2014.

ثامنا- إطار الدراسة :

في هذه الدراسة قمنا بعرض مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية في الجزائر وتحليلها خلال الفترة 2001-2014 أما في النموذج ونظرا لعدم استخدام سياسة السوق المفتوحة بشكل فعال ودوري في الجزائر سيتم حصر متغير السياسة النقدية في الأداتين المستخدمتين والمتمثلتين في معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإلزامي .

تاسعا- الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية سواء منها ما تعلق بحالة الجزائر أو عموما ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر :

1 – اكن لونيس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2000 – 2009) , رسالة ماجستير, في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر, والتي تناولت السياسة النقدية والعرض النقدي من خلال الإجابة على الإشكالية التالية : ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2009)؟ ويكمن الاختلاف بين هده الدراسة ودراستنا في الفترة الزمنية. وقد ساعدتنا هده الدراسة في بناء الإشكالية والأسئلة الفرعية.

2 – صالح مفتاح : النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1990 – 2000) أطروحة دكتوراه دولة (2002 – 2003) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر , والتي تناولت النقود والسياسة النقدية من خلال الإشكالية التالية: ما هي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري, وخاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الفترة (1990 – 2000)؟ يكمن الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا في المتغير الثاني للدراسة. وقد تم الإعتماد على هذه الدراسة كمرجع.

3 – معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990– 2006) , أطروحة دكتوراه (2007 – 2008) , من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر , والتي تناولت الإطار النظري للسياسة النقدية في التوازن الاقتصادي من خلال الإشكالية التالية : إلى مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2006). الهدف منها هو إبراز أهمية ومكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى جانب إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية ومن ثم التغير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

4 – بلحجار ريمة , ربيع سليمة : دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014) . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(2014– 2015) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العقيد اكلي محند اولحاج , البويرة. والتي تناولت السياسة النقدية والعرض النقدي من خلال الإجابة الإشكالية التالية: ما هو دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر؟. الهدف منها هو توضيح الإطار العام للسياسة النقدية , وكيفية قيام السلطة النقدية بضبط العرض النقدي وإسقاط ذلك على الجزائر مع التركيز على الفترة (2000 – 2014).

عاشرا – هيكل الدراسة :

ولقد قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وخاتمة وثلاثة فصول :

الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة النقدية ، وتضمن ثلاثة مباحث ، المبحث الأول حول ماهية السياسة النقدية، المبحث الثاني حول أهداف السياسة النقدية، المبحث الثالث حول أدوات السياسة النقدية .

الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي ، وتضمن ثلاثة مباحث ، المبحث الأول حول ماهية البنوك المركزية ، المبحث الثاني حول العرض النقدي ومحدداته، المبحث الثالث حول استقلالية البنك المركزي واثرها على أداء السياسة النقدية .

الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001– 2014، وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول تطور النظام المصرفي الجزائري ، المبحث الثاني حول مسار السياسة النقدية في الجزائر (2001–2014)، المبحث الثالث حول أثر أداء السياسة النقدية على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001–2014).

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف الدولة جنبا إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي، فأي اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بضلاله على أداء النظام الاقتصادي لوظائفه من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.
- المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.
- المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

بعد تحديد التعاريف والمفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية، وتطورها حسب المدارس الاقتصادية، وأهم القنوات التي يتم إبلاغها بها:

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

في بداية دراستنا للسياسة النقدية، لابد من التطرق لمختلف التعاريف التي أعطيت لها في الفرع الأول، ثم مراحل التطور التي مرت بها في الفرع الثاني، وأنواعها في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية من طرف المفكرين الاقتصاديين ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- السياسة النقدية تعرف على أنها ما تقوم به السلطة النقدية من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية. (سامر بطرس حلدة، 2009، 131).
- تعرف على أنها أحد فروع السياسة الاقتصادية التي يناط بها إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي. (متولي عبد القادر، 2010، 190).
- هي العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية. (خبابة عبد الله، 2008، 199).
- كذلك تعرف على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع، عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي. (محمد ضيف الله القباطري، 2012، 18).

ومن التعاريف السابقة نستنتج بأن السياسة النقدية هي " مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطة النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة بإحداث تأثير في كمية النقود أو

كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية، والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد" . (إكن لونيس، 2010–2011، 9).

الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية حسب مدارس الفكر الاقتصادي.

لقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، نذكرها كما يلي:

أولا- السياسة النقدية حسب الكلاسيك (المدرسة الكلاسيكية): في ظل الفكر الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وكمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وأن التوسع النقدي سيؤدي إلى التضخم التراكمي، باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية، سيتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك. ولهذا فقد اهتمت نظرية كمية النقود بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود، هذه العوامل تتمثل أصلا في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي ستؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي اختصها الكلاسيك بين هذين المتغيرين، إذ أن المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدي مع الطلب على النقود، وعلى هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي. (لعزازي حسيبة، 2010، 16.17).

ثانيا- السياسة النقدية حسب الكنزيين (المدرسة الكنزية): بعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929–1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية ظهرت إلى حيز الوجود النظرية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ومن خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة، كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار وأن التوازن السوقي (النقدي، السلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي. (لعزازي حسيبة، 2010–2011، 17).

ثالثا- السياسة النقدية حسب المدرسة النقدية الحديثة (النقوديون): تحاول هذه النظرية الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والكنزية ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي، وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، ولكن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما (لعزازي حسيبة، 2010-2011،17).

الفرع الثالث: أهمية السياسة النقدية.

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيهه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع. وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في البلدان النامية، إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقة بحيث تأخذ المسار التالي:

الشكل رقم (1): مسار السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الحقيقية:

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية.

المصدر: (عيسى الزاوي، 2007-2008، 16-17).

فضعف الأسواق النقدية والمالية تجعل الآثار المترتبة على كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية- البدائل النقدية- ولكنها تنتقل مباشرة إلى سوق الأصول الحقيقية، ولذلك يمكن القول بأن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أنه أكثر أهمية في البلاد النامية منه في البلاد المتقدمة. كما يبرز دور السياسة النقدية خاصة في أوقات التضخم، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوحة، أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي وغيرها كالتأثير في الائتمان لفرض المضاربة وغيرها.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن السياسة النقدية تنحصر في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، وهناك العديد من العوامل التي تحد من فاعلية السياسة النقدية في الدول النامية أبرزها قلة

انتشار المصارف وغياب العادة المصرفية والنضج المالي وتخلف النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه وضآلة الادخار بسبب انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات المالية، وضيق نطاق الأسواق المالية، واختلال الهيكل الإنتاجي بتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني.

وبذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية سواء لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة تبادل ومقياسا للقيم ومستودعا للثروة وهي ضرورية لمسيرة النشاط الاقتصادي واستمراره وتطوره، أو تعلق الأمر بوظائفها الحركية التي تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي واتجاهاته ومعدلات نموه من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة. (عيسى الزاوي، 2007-2008، 16-17).

الفرع الرابع: أنواع السياسة النقدية.

إن قيام البنك بتوجيه السياسة النقدية في أحد الاتجاهين، إنما يتوقف على طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، والتي تتوقف بدورها على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، ويتمثل هذين الاتجاهين (النوعين) فيما يلي:

أولا- السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي):

يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم، سيؤدي بالطبع إلى زيادة الأسعار، إلا أنه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة القدرة الشرائية، وزيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق مستوى أعلى للتشغيل، وهذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع، وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.

ثانيا- السياسة النقدية الانكماشية (الاتجاه الانكماشي):

إذا ما رأت السلطات النقدية أن هناك ارتفاعا في معدل التضخم، وزيادة في الأسعار تقابلها دائما المطالبة بزيادة الأجور، فإنها تعمد من ثم إلى تقييد حجم الإنفاق وتدفع البنك المركزي إلى إنقاص حجم وسائل الدفع، وتقييد الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، ويقوم البنك المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار، والإقلال من حجم الاستهلاك.

وهناك من يضع اتجاها ثالثا لتحقيق أهداف اقتصادية، وهو خاص بالبلاد النامية.(سليم موساوي، 2006، 36).

المطلب الثاني: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

تحتاج السلطات النقدية إلى معلومات لوضع السياسة النقدية وقنوات لإبلاغها، وهذه المعلومات والقنوات سنتطرق إليها كما يلي:

الفرع الأول: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية:

تحتاج السياسة النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي وتتمثل في:

أولا- القطاع الحكومي وقطاع العائلات:

1-القطاع الحكومي:

يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها. (صالح مفتاح، 2002-2003، 100).

2-قطاع العائلات:

القطاع العائلي ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول التي يتحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال ....)، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاضا في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع. (صالح مفتاح، 2002-2003، 101).

ثانيا- قطاع الأعمال:

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، ولما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره في عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع

القطاع العام الخارجي بالزيادة في حال الصادرات والانخفاض في حالة الاستيراد، حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح باستثماراته من خلال بيع منتجاته، وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد. (صالح مفتاح، 2002-2003، 101-102).

ثالثا- القطاع المالي الخاص والعام:

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وللاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم السلطات النقدية برسمها، وانطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد واستجابته للتعليمات التي تقدمها الحكومة.

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق، ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة تقوم بالاقتراض من الجهاز المصرفي (إما البنوك التجارية أو البنك المركزي)، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالاقتراض ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة، وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي.

كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص والعام.

رابعا- القطاع الخارجي:

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوم باستهلاكه دول أخرى، في حين أن الأمريكيين لا يخلو طعامهم من فاكهة من دول أخرى مثل الموز الهندوراس. فموريتانيا والجزائر من البرازيل، في حين أن اليابان وأمريكا تحتاجان إلى حديد موريتانيا وبترول الجزائر على سبيل المثال، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا، وأن هذا التبادل يدر تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين كما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون

هناك تأثير هام على النشاط الاقتصادي للدولة، إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو بانخفاض عرض النقود في حالة زيادة الواردات.

وكخلاصة ترتبط هذه القطاعات ببعضها البعض من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمل أو سوق السلع والخدمات وسوق رؤوس الأموال، وأداة للتداول وهذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن السياسة النقدية سيكون لها تأثير واضح من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية، وعلى هذا الأساس فإن السلطة النقدية تحرص على الابتعاد عن حالات الاختلال والمحافظة على حالات الاستقرار، وقد يكون الاختلال إما داخليا أو خارجيا، ويتشكل الاختلال الداخلي من حدوث فجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن. (عبد الله المختار، 2010-2011، 18-19).

الفرع الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

تعبر قناة الإبلاغ عن المسار الذي تشكله السياسة النقدية للوصول إلى الهدف النهائي المسطر من قبل السلطات النقدية مرورا بالهدف الوسيط، ويمكن حصرها في القنوات التالية:

أولا- قناة سعر الفائدة:

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، بحيث أن السياسة النقدية الانكماشية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي.

ثانيا- قناة سعر الصرف:

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي. (لعزازي حسيبة، 2010-2011، 41-42).

ثالثا- قناة أسعار السندات المالية الأخرى:

تعتبر هذه القناة حسب وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة توبن للاستثمار التي تعتمد على ما يسمى مؤشر " توبن للاستثمار (Q)"، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

1- **بالنسبة للقناة الأولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة لدى الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع بالمتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبن للاستثمار (Q) وينخفض بذلك الاستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي.

2- **القناة الثانية:** والتي تعمل هذه الأخرى من خلال أسعار الأوراق المالية، ونتيجة لتقليص عرض النقود وتنخفض أسعار الأوراق المالية ويؤدي هذا إلى انخفاض الثروة التي بحوزة الجمهور، وبما أن الاستهلاك الخاص مرتبط مباشرة بحجم الثروة فإن انخفاض الثروة يؤدي إلى الحد من الاستهلاك، وبالتالي يؤدي هذا الأخير إلى انخفاض النمو في الناتج.

رابعا- قناة الائتمان:

تنقسم هذه القناة أيضا إلى قناتين هما قناة الاقتراض وقناة ميزانيات مؤسسات الأعمال،ففي القناة الأولى يؤدي الانخفاض في عرض النقود إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف، وبالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد منه.

أما القناة الثانية، فتعمل من خلال الزيادة في "المخاطرة الأدبية أو المعنوية" والتي تسمى أيضا "مخاطرة الانتقاء السلبي" وهي مخاطرة التفريط وسوء اختيار المقترضين عند انكماش السياسة النقدية (أو تقييدها)، بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين أن يقدموها عند الاقتراض، كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الذي يحدث إلى تخفيض التدقيق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر اقتراضها، فيقلل من رغبة المصارف في تقديم القروض لها خاصة الصغيرة منها وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومن نمو الإنتاج.

فيتم اختيار قناة التأثير على السياسة والغرض الوسيط وفقا لما يتماشى مع الأداة المختارة والمستخدمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية. (سليم موساوي، 2006-2007، 64-65).

المطلب الثالث: السياسة النقدية في البلدان النامية.

نستطيع القول إن هناك إجماعا بين الاقتصاديين في البلدان النامية على أن:

السياسة النقدية في الدول النامية تأخذ مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى، وذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسة لتلك الدول، وبقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لكي تدير سياستها بفعالية.

وكنتيجة لتخلف النظام المصرفي والنقدي وعدم وجود أسواق مالية متطورة في أغلبية البلدان النامية جعل السلطات النقدية في هذه البلدان تميل لاستخدام الأدوات والوسائل الكيفية في السياسة النقدية على حساب الأدوات الكمية، فمثلا: نجد أن آلية السوق المفتوحة تحتاج إلى نظام مالي وأسواق مالية متقدمة لكي تقوم بدورها النقدي على أكمل وجه وهذا ما تفتقده أغلبية البلدان النامية.

كما تبين أنه لاستقلالية السلطة النقدية في البلدان النامية جوانب عديدة تشريعية وعملية تتبع أساسا من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ أن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى إضافة إلى استقرار الأسعار وأسعار الصرف ينال من استقلاليتها إذ لابد من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في صميم اختصاصها وقدرتها نتيجة لما تملكه من أدوات وإمكانيات تتيح لها ذلك.

فمن خلال مجموعة من الدراسات التي أعدها القائمون على الندوة التي قام بها صندوق النقد العربي لعام 1996 التي أصدرها في كتاب تحت عنوان السياسات النقدية في الدول العربية، تبين أن استقلالية السلطة النقدية تتراوح في الدول العربية بين 0.603 في لبنان و 0.339 في موريتانيا، كما أن السلطة النقدية في كل من السعودية ومصر والجزائر تلي ترتيب نظيرتها في لبنان، حوالي 0.5 في مصر ثم ليبيا 0.452 وتونس 0.43 تليها الإمارات 0.393 والمغرب 0.375 وسورية 0.364، فإن السلطة النقدية في لبنان هي الأكثر استقلالية من بين السلطات النقدية في الدول العربية، بينما تعتبر السلطة النقدية في موريتانيا هي الأقل استقلالية.

تحتاج الدول النامية إلى مراجعة لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الاقتصادية بهدف توفير المتطلبات المؤسسة والظروف الموضوعية التي تمكن السلطات النقدية من وضع سياستها الموضع الملائم وتحقيق أقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها. (السيد متولي عبد القادر،189،2010).

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.

بما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي في الحقيقة نفس أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود

أهداف خاصة بالسياسة النقدية، تميزها عن باقي السياسات الأخرى، وتتمثل في الأهداف الأولية والوسيطة والأهداف النهائية.

المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية.

تعتبر الأهداف الأولية كبداية لإستراتيجية السياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، وهي عبارة عن صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد. (بنابي فتيحة، 2008-2009، 102).

والتي نقوم بعرضها كما يلي:

الفرع الأول: مجمعات الاحتياطات النقدية.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتتمثل في ودائع البنوك لدى البنك المركزي، وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات الإجبارية على الودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة). (صالح مفتاح، 2002-2003، 114).

وقد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة. إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيدة وأخرى معارضة حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل ونقاش لكونه ينصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكله الهدف الوسيط، وطالما الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي. (إكن يونس، 2010-2011، 39).

الفرع الثاني: ظروف سوق النقد.

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعي بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض. (إكن يونس، 2010–2011، 39).

وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أنون الخزينة والأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء المتميزين، وعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها. (بناني فتيحة، 2008–2009، 103).

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

الأهداف الوسيطية هي طائفة من المتغيرات تضم احتياطات البنوك ومستوى سعر الفائدة قصيرة الأجل في سوق ما بين البنوك والمعروض النقدي، ولكن معظم المتغيرات الوسيطية ترتبط ببعضها البعض، فالتغير في احتياطات البنوك يرتبط بالتغير في ودائع البنوك ومن ثم المعروض النقدي وتنقسم إلى مجموعتين:

أولا– المؤشرات: وهي طائفة من المتغيرات الوسيطية التي تقع تحت تأثير أدوات السياسة

النقدية تماما وتتأثر بأفعال السياسة في أقصر فترة وبشكل مباشر، وتشير هذه التغيرات إلى اتجاه وقوة السياسة النقدية ويطلق على هذه الأدوات أيضا الأهداف التشغيلية، ومن الأمثلة عليها تكوين فوائض احتياطات البنوك المقررة قانونا، ومعدل الفائدة في سوق ما بين البنوك.

ثانيا– متغيرات الهدف:وتختلف هذه المتغيرات عن الأهداف النهائية في كونها لا تمثل الغايةولكنها تقرب إليها، فهي طائفة من المتغيرات الوسيطية التي تقع في طريق بعيد عن أفعال السياسة حيث تكون أقرب إلى الأهداف النهائية منها إلى متغيرات الأداة، كما تتأثر هذه الطائفة بأفعال السياسة في فترة أطول. (السيد متولي عبد القادر، 2010، 194–195).

ويمكن حصر الأهداف الوسيطية فيما يلي:

الفرع الأول: معدل الفائدة كهدف وسيط.

إن الكنزيين يفضلون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط لتوجيه سياستها النقدية من خلال تثبيته إلى الحد الأدنى الممكن، فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات سعر الفائدة أكثر سهولة من ملاحظة التغيرات الأخرى، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا إذ يرون أن معدلات الفائدة تشكل مؤشرا سيئا بالنسبة للسياسة النقدية لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقد، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي. (إكن يونس، 2010-2011:41).

ويعتبر المستثمرون (أفراد ومؤسسات) والعائلات من أكثر العناصر حساسية لمعدلات الفائدة سواء من ناحية التكلفة حصولهم على الأموال أو ناحية العوائد التي يتحصلون عليها من وراء توظيف مدخراتهم، ولهذا يجب على السلطات النقدية أن تولي اهتماما لتقلبات معدلات الفائدة وأن تحافظ على هذه التغيرات في مستويات وسيطية يقابل التوازن في الأسواق.

الفرع الثاني: سعر صرف النقد.

يعتبر سعر صرف النقد مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو.

لذلك تعمل السلطات العمومية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلد اتجاه الخارج، عن طريق ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر صرف عملتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

الفرع الثالث: المجمعات النقدية.

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق، وتمثل بالنسبة للنقوديين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وذلك بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي. (إكن يونس،2010-2011،43).

وتنص نظرية النقوديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، ويبين فريدمان ثلاثة مزايا لمنهج التثبيت هي:

1-يحول دون أن يصبح عرض النقد مصدر لعدم الاستقرار.

2-بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

3-تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك. (صالح مفتاح، 2002-2003، 118-119).

وتتكون المجمعات النقدية عموما من: M_1 وM_2 وM_3 و L حيث:

M_1: النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

M_2: M_1 + الودائع الزمنية لفترة قصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقد التعاونية.

M_3: M_2 + الودائع الزمنية طويلة الأجل + إنفاقات إعادة الشراء + اليورو والدولار.

L: M_3 + أدونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير + القبولات البنكية. (بنابي فتيحة، 2008-2009، 105-106).

المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تكون الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية التي تأثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطية للوصول إلى أهداف نهائية تكون قدرتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وتتمثل الأهداف النهائية فيما يلي:

الفرع الأول. تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل.

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول. فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد. (السيد متولي عبد القادر، 2010،21).

الفرع الثاني: الاستقرار النسبي للأسعار.

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية نظرا لأهميته في تفادي مشكل التضخم ومكافحته وكذا علاج لمشاكل الكساد والركود، حيث أنه في حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع والخدمات هذا يؤثر سلبا على الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي يصعب التخطيط للمستقبل كما يضر بالأمن والاستقرار الاجتماعي. (بناني فتيحة، 2008–2009، 106).

الفرع الثالث: توازن ميزان المدفوعات.

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم للسلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية من شأنه أن يعمل على جدب الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات. (محمد ضيف القطابري، 2012، 23).

الفرع الرابع: تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

يعتبر النمو الاقتصادي هدف رئيسي للسياسة النقدية، وهو على ارتباط بالأهداف النهائية الأخرى خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من العملة، كما أن هدف استقرار الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات يعتبران عاملان أساسيان في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في المخطط التالي:

شكل(1): مخطط الإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية.

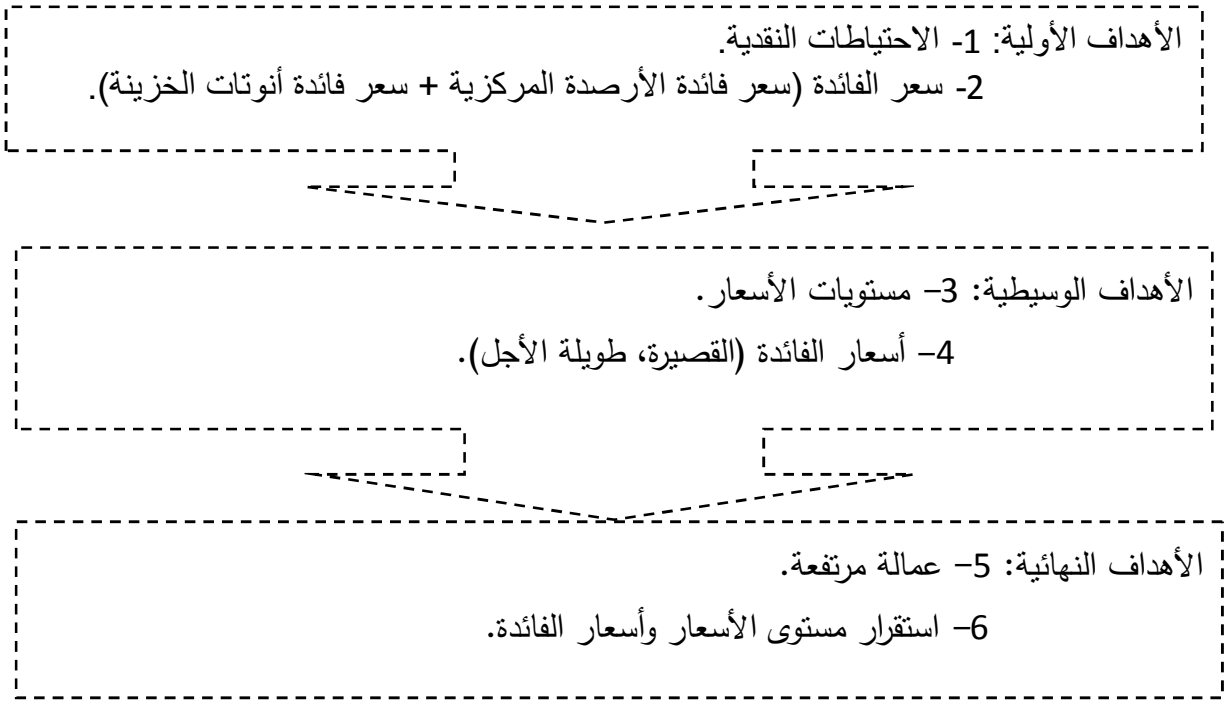

المصدر: بلعزوز بن علي، 2006، 118.

من خلال الشكل يتضح أن البنك المركزي يستخدم الأهداف العاملة والأهداف الوسيطية لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف النهائية، فبعد أن يصنع الأدوات الأولية لها فإن الهدف العامل مثل القاعدة النقدية الذي يمكن أن يسيطر على البنك المركزي ويراقبه ويستخدم لتحديد الأدوات اللازمة للتأثير عليه.

وبعد ذلك تضع السياسة النقدية اتجاه تحقيق الهدف الوسيط المتمثل في معدل نمو معين للعرض النقدي، ومن خلال مراقبة المتغيرات الوسيطية في مجراها يمكنه إجراء تعديلات في أدوات السياسة النقدية. (بلعزوز بن علي، 2006، 118).

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان وفقا للموقف النقدي، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاثة أنواع هي:

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

وسميت بالأدوات الكمية لأن الغرض منها هو التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته. وهذه الأدوات أو الوسائل تتمثل في: سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة الاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة.

الفرع الأو: سياسة معدل إعادة الخصم.

يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي أو يتقاضاه من البنوك التجارية نظير إعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها له. مثل الكمبيالات، حيث يرتبط تحديد سعر إعادة الخصم بظروف سوق القروض، بحيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض هذا السعر للتأثير على حجم القروض المقدم من قبل البنوك لعملائها (التوسع في حجم الائتمان)، والعكس في حال رغبتها في تقليص حجم الائتمان.

وتعتبر سياسة معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، وكان بنك انجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان سنة 1847، وفي فرنسا سنة 1857، وفي الو م أ سنة 1913. (سامر بطرس جلدة، 2009، 136).

الفرع الثاني: سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني.

يقصد بمعدل الاحتياطي القانوني تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة أو ودائع جارية أو آجلة. (محمد ضيف الله القطابري، 2012، 28).

ويؤثر البنك المركزي على حجم الائتمان أو القدرة الائتمانية للبنوك التجارية وذلك عن طريق رفع أو خفض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لها، فإذا أراد البنك المركزي رفع قدرة البنوك على منح الائتمان يقوم بتخفيض هذه النسبة، والعكس إذا أراد الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

الفرع الثالث: سياسة السوق المفتوحة.

ونعني بهذه السياسة أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي كبائع أو مشتري للأوراق المالية من أجل التأثير على حجم الكتلة النقدية.

فإذا أراد البنك أن يخفض حجم النقود المتداولة في السوق يقوم ببيع الأوراق المالية أو يلزم البنوك بشراء أوراق أو سندات حكومية يقوم بإصدارها.والعكس إذا أراد أن يزيد حجم النقود المتداولة فهو يقوم بشراء الأوراق المالية.

ويتوقف نجاح عملية السوق المفتوحة على العوامل التالية:

1-مدى حجم وطبيعة السوق النقدية بحيث تكون معبرة بشكل كبير عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصادها.

2-مدى توفر الصكوك المتمثلة في أذونات الخزينة والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تداولها في السوق النقدية.

3-درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددا هاما لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة. (محمد ضيف الله القطابري، 2012، 31).

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.

ويطلق عليها أيضا بالأدوات العينية وسميت بالأدوات الكيفية لأن الغرض من استخدامها هو التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان. وذلك عن طريق توجيهه إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات الأخرى، وتتمثل الأدوات الكيفية فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة تأطير القروض.

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق الودائع المباشرة. (بناني فتيحة، 2008-2009، 115).

حيث في حالة حدوث تضخم يقوم البنك المركزي بتوجيه منح الائتمان نحو القطاعات ذات الأولوية والتي لم تسبب تضخم، ويقيد الائتمان عن القطاعات التي لها علاقة بالتضخم (تكون سببا في

حدوثه)، وعند ارتفاع حدة أو معدلات التضخم يقوم البنك المركزي بوضع سياسة تأطير القرض قصرية (إجبارية) والتي من خلالها يقوم بتحديد الحد الأقصى لمنح القروض من طرف البنوك التجارية، وأيضا معدل نمو هذه القروض.

والمعروف أن سياسة تأطير القروض تصاحب عادة برنامج استقراري يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية، وتشجيع الادخارات وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة. (خبابة عبد الله، 2008، 209).

الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض.

تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات. (خبابة عبد اللع، 2008، 209).

وتتخذ هذه السياسة عدة أشكال نذكر منها ما يلي:

1- **إقرار معدل إعادة خصم مفضل:** خاص بالأوراق التجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى، وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي.
2- **إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:** إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض (قروض للصادرات) أمكنه أن يقبل تعبئة (أي إعادة الخصم) للأوراق المرتبطة بهذه القروض، حتى بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.
3- **تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها:** تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك لكي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي في مدة معينة وبمعدل فائدة معين. (خبابة عبد الله، 2008، 209-210).

المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات سالفة الذكر أدوات أخرى والتي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان وهي:

الفرع الأول: الإقناع الأدبي.

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية. وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل. (بلعزوز بن علي، 2008، 130).

الفرع الثاني: أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.

وفيه يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي. (محمد ضيف الله القطابري، 2012، 34).

الفرع الثالث: أسلوب الإعلام.

وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان. (محمد ضيف الله القطابري، 2012، 34).

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق توصلنا إلى ما يلي:

1-تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل للسياسة النقدية لابد أن يشمل العناصر التالية: الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تبدأ بتحريك عرض النقود للوصول إلى الأهداف المحددة، وهذا التحريك يكون عن طريق أدوات السياسة النقدية.

2-مر تطور السياسة النقدية عبر أربعة مراحل.

3-تمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية المسار الذي تسلكه السياسة النقدية للوصول إلى الهدف النهائي المسطر.

الفصل الثاني:
دور السلطة النقدية في
ضبط العرض النقدي

تمهيد:

بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن موضوع استقلالية البنك المركزي يعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها. والسبب الرئيسي في أهمية هذا الموضوع يعود الى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم، فمن خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات وامكانيات فعلية تمكنه من ممارسته مهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي.

المبحث الثاني: العرض النقدي ومحدداته.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وتأثيره على السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية.

يعتبر البنك المركزي أهم المؤسسات الاقتصادية في أي دولة حيث يعتبر الأداة التي تتدخل بها الحكومة في السياسة الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية، وعليه نحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي.

المطلب الثاني: مفهوم البنك المركزي.

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي.

تعتبر البنوك المركزية حديثة النشأة نسبيا حيث كانت بدايتها في البلدان الصناعية الكبرى في النصف الثاني من القرن 17 وكانت نشأتها متأخرة على نشأة البنوك التجارية وكانت هذه الأخيرة هي التي تقوم بإصدار النقود الى جانب تلقي الودائع وتقديم القروض. (بنابي فتيحة، 2008-2009، 120).

من خلال تتبع نشأة البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يتبين لنا أن الهدف من وراء انشاء تلك البنوك يختلف باختلاف البلدان وظروفها السياسية والاقتصادية، يعتبر البنك المركزي السويدي أقدم البنوك المركزية في العالم حيث تأسس سنة 1656 وأعيد تنظيمه كبنك للدولة 1668 الى أن بنك انجلترا الذي أسس سنة 1694 يعد أول بنك إصدار يتولى مكانة بنك مركزي يطبق ويطور مبادئ وأساسيات فن الصرفية المركزية مما أوجد قبولا عاما لدى متخصصين على أن الالبداية الوظيفية للبنوك المركزية بدأت مع ظهور بنك انجلترا ثم توالى بعد ذلك انشاء بنوك مركزية في باقي البلدان الصناعية. (اكن لونيس، 2010-2011، 71-72).

بحيث أدى هذا الى أن يكون لكل كافة الدول في الوقت الحاضر بنوك مركزية وإن كان بعضها بتسميات تختلف في بعض الدول. (فليح حسن خلف، 2006، 296).

وأهم حدث ساعد على انشاء البنوك المركزية هو المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920، والذي أوصى في تقريره الختامي على كل الدول التي لم تنشأ فيها بنك مركزي لحد الآن عليها أن تبدأ العمل بإنشاء بنك مركزي فيها بأسرع وقت ممكن. (إكن لونيس، 2010-2011، 72) .

المطلب الثاني: مفهوم البنوك المركزية

تعددت التعاريف التي قدمها الاقتصاديون والكتاب للبنك المركزي، حيث أن كل منهم يعرفه على أساس الوظيفة الأساسية التي يقوم بها البنك المركزي حسب وجهة نظر كل منهم، ومن أهم التعاريف الشائعة للبنوك المركزية هي: (زكريا الدوري-يسرا السامرائي، 2013، 25-26).

- تعرف البنوك المركزية بأنها "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على اصدار النقد". نلاحظ من هذا التعريف أنه يأكد على وظيفة الإصدار.
- أما التعريف الثاني فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه، حيث عرفه "هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه".
- كما يعرف البنك المركزي بأنه "الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" ويلاحظ أن هذا التعريف اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي. بالأخص الحفاظ على الاستقرار الجهاز المصرفي.

في حين عرف دي كوك (De kock) البنوك المركزية بأنها "هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وادارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية".

يتضح من التعاريف السابقة أعلاه، أن التعريف الذي قدمه "دي كوك" هو جامعا شاملا لوظائف البنك المركزي بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحدة أو وظيفتين من وظائف البنك المركزي.

وكخلاصة يمكننا القول أن البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف تدعيم وتنظيم النظام النقدي والاقتصادي للدولة.

الفرع الثاني: خصائص البنوك المركزية

تتميز البنوك المركزية عن غيرها من البنوك بمجموعة من الخصائص أهمها:

1-تكون إدارة البنوك المركزية من طرف أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن ملكيتها تعود للدولة.

2-لا تهدف الى الربح المادي، وإنما هدفها يكون الاستقرار النقدي والاقتصادي.

3-لها علاقة بالبنوك التجارية والمتخصصة، حيث لها السلطة والأسباب التي تمكنها من التأثير على أنشطة هذه البنوك بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

4-لها القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إللى أصول نقدية والهيمنة على اصدار النقد والائتمان.

وبما أن البنوك المركزية على اصدار النقد والائتمان فهي المسؤولة عن تحديد كمية النقود المعروضة من خلال التأثير على مختلف العوامل التي تكون هذا العرض. (بناني فتيحة، 2008-2009، 122-123).

المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية

تقوم البنوك المركزية بوظائف ومهام متعددة ومهمة يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الأول: البنك المركزي بنك إصدار

تحتكر البنوك المركزية في كافة دول العالم مسؤولية إصدار النقود القانونية، وتعتبر هذه الوظيفة الأولى بالنسبة للبنوك المركزية، وذلك لأن دور البنك المركزي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان مركزا على احتكار عملية الاصدار.

كما يقوم البنك المركزي بوضع خطة الاصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الأجنبية. (عيسى الزاوي، 2007-2008، 29).

ومن أهم ما يترتب على تركيز وظيفة الإصدار في مصرف واحد مايلي:

1-زيادة ثقة جمهور المتعاملين بأوراق النقد المصدرة.

2-تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل الودائع.

3-تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار النقد الذي قد ينتج عن تعدد مصارف الاصدار. (زكريا الدوري ويسرا السامراني، 2013، 34) .

الفرع الثاني: البنك المركزي بنك البنوك

تتعامل مع البنك المركزي البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة وبهذه الصفة يقوم البنك المركزي بالوظائف التالية:

1-تحتفظ المصارف التجارية لدى البنك المركزي بجزء من أرصدتها النقدية السائلة وإجبار المصارف التجارية على الاحتفاظ بهذه النسبة في أرصدتها السائلة لدى المصرف المركزي يهدف الى تحقيق غرضين هما:

- ضمان تحقيق سيولة المصارف التجارية وحمايتها في مواجهة الظروف الطارئة.
- أن الاحتياطي النقدي أصبحت أداة يستخدمها البنك المركزي لتحقيق رقابته على الائتمان.

2-تقوم البنوك التجارية بتسوية معاملاتها فيما بينها عن طريق البنك المركزي بتسوية حساباتها بعضها مع بعض.

3- يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير وتنوع من وظيفته الأساسية وهي السيطرة على الائتمان وتنظيمه والمحافظة على ثبات قيمة النقد. (أنس البكري- وليد الصافي، 2010، 95-96)

الفرع الثالث: البنك المركزي بنك الدولة

إن وظيفة البنك المركزي كبنك للدولة، تأتي من كون أن هذه المؤسسة المملوكة من طرف الدولة، وفي هذا الاطار تقوم العديد من البنوك المركزية بتقديم قروض مباشرة للدولة لمواجهة عجز الميزانية، ولاسيما في الدول التي تعتمد على التخطيط المركزي.

وبالاضافة الى ذلك يقدم البنك المركزي في العديد من الدول مجموعة من الخدمات أهمها:

- إجراء التحويلات الرسمية الخارجية للوزارات والدوائر الرسمية، واستلام ما يرد الى حساباتها.
- حفظ وادارة حسابات الايراد والانفاق العام وادارة الدين العام، وتولي ادارة وإصدار أذونات وسندات الخزينة نيابة عن الدولة وبعض المؤسسات العامة.
- تقديم المشورة للدولة فيما يتصل بالشؤون الاقتصادية والمالية النقدية سواء مباشرة عن طريق ما يوجه له من أسئلة واستفسارات في مختلف القضايا أو عن طريق إشراكه في اللجان المختلفة التي تعلج تاقضايا الاقتصادية التي تهم البلاد.

وفي معظم الدول النامية يكون للبنك المركزي الدور البارز في المشاورات التي تجريها الدولة مع الهيئات الدولية ولاسيما صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يتعلق ببرامج التصحيح الهيكلي والاستقرار التي تعقدها معه. (فؤاد مطاطلة، 1996-1997، 29).

الفرع الرابع: وظيفة الرقابة على الائتمان

يعتبر البنك المركزي رقيبا وموجها للائتمان المصرفي وهو بذلك يقوم بأهم الوظائف حتى يتمكن من ضمان سلامة الائتمان المصرفي في الدولة وبالتالي توجيه السياسة النقدية بالصورة الصحيحة. ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة ويتم ذلك من خلال رقابته لعمليات والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع وعلى عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية في البلد، لذا تبرز أهمية الرقابة التي يتولاها البنك المركزي على البنوك التجارية وبقية أجزاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وغيرها. (سعيد سامي الحلاق- محمد محمود العجلوني، 2010، 153).

المبحث الثاني: العرض النقدي ومحدداته

تعتبر دراسة عرض النقود أمرا مهما وضروريا لما له من تأثير مباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل المستوى العام للأسعار، والانتاج وميزان المدفوعات، باعتبار عرض النقود يمثل جميع وسائل الدفع في البلد خلال فترة زمنية معينة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف العرض النقدي.

المطلب الثاني: علاقة عناصر ميزانية البنك المركزي بالعرض النقدي.

المطلب الثالث: محددات العرض النقدي.

المطلب الأول: تعريف العرض النقدي.

يعتبر عرض النقود عن مجموع وسائل الدفع بجميع أنواعها وهي البنكنوت المصدر، العملات المساعدة، النقود المصرفية، الودائع الجارية لدى البنوك التجارية (أنس بكري- وليد صافي، 2010، 72).

كما يعرف عرض النقد بأنه "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة". ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات التي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات. (أكرم حداد- مشهور هدلول، 2008، 89).

ويمكننا توضيح مكونات الكتلة النقدية (العرض النقدي) والتي تعرف أيضا بالمجمعات النقدية على النحو التالي:

أولا- القاعدة النقدية (b): وتتمثل في النقد القانوني أو نقد البنكالمركزي، وتتكون من الاوراق النقدية مضافا اليها مختلف القطع أو الأوراق النقدية الجزئية أو المساعدة تتصف بالسيولة الكاملة، وتخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الاصدار، وعوامل أخرى مثل تلك التي تتعلق بحركة الأصول الأجنبية، ولها أهمية كبيرة في خلق النقد، كما أنه في حساب الكتلة النقدية لا نأخذ كل المجمع (b) وإنما الجزء المتداول منه خارج الجهاز المصرفي أي ما يحوزه الجمهور فقط (cc) والباقي يمثل الاحتياطات مصرفية في حسابات البنوك التجارية، أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي (TR) :

إذ أن : $B = cc + R$ (بن الدين محد أمين، 2009-2010، 10)

ثانيا- المجمع M_1: ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (أكرم حداد، مشهور هدلول، 2008، 89). والذي يشمل الى جانب كمية النقد القانوني المتداول (E) مبلغ الودائع تحت الطلب، والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية، وأشرنا الى أن المجمع M_1 يحتوي على مجموع وسائل الدفع، وهذه الوسائل تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين كل السلع والخدمات، كما تمكنها من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل. (بن الدين محمد أمين، 2009-2010، 10) .

ثالثا- المجمع M_2: يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة، أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشتمل على المجمع M1 مضاف إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها (الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق، الودائع الدفترية، ....)، أي العناصر التي يمكن تحويلها الى نقود أو الى حسابات جارية بدون أو بأقل حد ممكن من الخسارة، وأن هذه الودائع التي تسجل في الطرف المدني من ميزانيات البنوك هي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، وبالتالي فإن المجمع M_2 يكون أحسن مجمع نقدي لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية والتضخم. كذلك يضبط العلاقة الاحلالية المباشرة بين النقد من جهة، وبين السلع والخدمات من جهة أخرى، فهذا المجمع يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة النقدية أن تراقبه وتتحكم فيه، لأن هذا المجمع يوجد لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية بشكل وثيق.(إكن لونيس، 2010-2011، 82) .

رابعا- المجمع M_3: يمثل السيولة الكلية للاقتصاد، أو مجموع وسائل تخزين القيم، ويضم إضافة الى المجمع M_2 كل الودائع لأجل الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذلك سندات الخزينة العموميةوالمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، ونظرا لكون أن هذه المؤسسات لا تنتمي الى القطاع المصرفي والنقدي، فإنها غير مراقبة بشكل كبير من طرف السلطات النقدية، وعليه يبدو من الصعب ادراج هذه الودائع في حساب الكتلة النقدية، ولكن لا يجب أن نخفي دور مثل هذه الودائع في عرض النقد ومشاكله، وعلى هذا الأساس يمكن اضافة الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية غير المصرفية. (بن الدين محمد أمين، 2009-2010، 11).

ولا يتوقف عرض النقد عند هذا المفهوم فقط، وذلك أن تطور المؤسسات المالية داخل الاقتصاد وتطور وسائل الدفع قد يضيف تعاريف جديدة لعرض النقد، والتي قد تتغير من فترة لأخرى. (أكرم حداد، مشهور هدلول، 90،2008).

المطلب الثاني: علاقة عناصر ميزانية البنك المركزي بالعرض النقدي

إن سعي السلطة النقدية الى تحقيق هدف الاستقرار النقدي وذلك عن طريق التحكم في المعروض النقدي والذي يتكون من عناصر بعضها يقع تحت تحكم مباشر للسلطة النقدية والبعض الآخر يتم التأثير عليه او التحكم فيه بطريق غير مباشر، لذلك لابد من معرفة العلاقة بين العناصر المؤثرة التي يمكن التحكم فيها، وتلك العناصر المؤثرة التب يمكن التأثير عليها ويحكم ذلك كله عرض النقود ...

ويعد البنك المركزي أهم العناصر الداخلة في التأثير على العرض النقدي، فإن تغيل البنك المركزي وإدارته للسياسة النقدية ينطوي على تصرفات تؤثر على ميزانيته أي تؤثر على ما يحوزه من أموال (الأصول) وما يقع عليه من التزامات. (إكن لونيس،2010-2011، 85)

ويوضح النموذج التالي نموذج تقريبي لميزانية المصرف المركزي:

الجدول رقم (1): نموذج تقريبي لميزانية البنك المركزي:

أصول	خصوم
موجودات أجنبية Foreign assets -عملات أجنبية. -ذهب.	مطلوبات نقدية Monetary liabilities. -العملة المصدرة لدى: 1-الجمهور (cc).

– حقوق السحب الخاصة. موجودات محلية Local essests – استثمارات في الاوراق المالية والحكومية. –قروض مباشرة للحكومة. –قروض للبنوك التجارية. – سحب على المكشوف. موجودات أخرى.	2– البنوك التجارية(R). مطلوبات غير نقدية Ummonetary liabilities –رأس المال والاحتياطات –ودائع حكومية. –ودائع أجنبية. – ودائع البنوك التجارية. ودائع أخرى.

المصدر: أكرم حداد – مشهور هدلول,2008, 92.

نلاحظ من النموذج أن القاعدة النقدية (MB) هي نفسها المطلوبات النقدية في ميزانية المصرف المركزي لأن العملة المصدرة منه تمثل حق عليه اتجاه حاملها. (أكرم حداد– مشهور مذلول، 2008، 92).

ونلاحظ أن:

المطلوبات النقدية = الموجودات – المطلوبات غير النقدية.

ومعنى هذا زيادة أن زيادة الموجودات أو انخفاض المطلوبات غير النقدية، يؤديان الى الزيادة في عرض النقد والقاعدة النقدية. (بن الدين محمد أمين، 2009–2010، 11)

ولتوضيح العلاقة عناصر الميزانية بالعرض النقدي نجد أ جانب الالتزامات تتمثل أهم بنوده في العملة المتداولة وهي التي يصدرها البنك المركزي وتكون في حوزة القطاع العائلي ومؤسسات قطاع الأعمال، والاحتياطات لدى البنك المركزي.

وتسمى تلك العناصر بالالتزامات النقدية على البنك المركزي، لأنها تمثل العناصر التي يترتب على زيادة أحدهما أو كليهما تغيير في مستوى العرض النقدي مع ثبات العوامل الأخرى على حالها.

أما بالنسبة لجانب الأصول، فهناك نوعان من الأصول في ميزانية البنك المركزي لهما صلة وثيقة بالعرض النقدي وهما الأوراق المالية الحكومية والقروض المخصومة، وترجع أهمية هذين العنصرين الى سببين:

- أن التغيرات في عناصر الأصول تؤدي الى تغيرات في احتياجات البنوك، ومن ثم تؤثر على العرض النقدي.

- أن هذه الأصول من الأوراق المالية والقروض المخصومة تدر عائدا، بينما لا تقدم التزامات البنك المركزي أي عائد.

ومما يؤدي الى زيادة العرض النقدي هو زيادة حيازة البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية سواء عن طريق شراء الأوراق المالية التي تصدرها الخزانة العامة للدولة أم عن طريق تقديم احتياطات الى الجهاز المصرفي في مقابل شراء أوراق مالية، كما أن القروض المخصومة المقدمة الى البنوك في شكل احتياطات يمكن أن تكون مصدرا لزيادة العرض النقدي. (إكن لونيس، 2010-2011، 85-86).

المطلب الثالث : محددات العرض النقدي

هناك عدة عوامل تؤثر سلبيا او ايجابيا على عرض النقود وسنتطرق إليها في هذا المطلب:

الفرع الأول: القاعدة النقدية

هذه القاعدة النقدية تعين المحددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله، بين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل او ايداعها في البنوك التجارية على شكل ودائع تحت الطلب او ودائع لأجل هذا يؤدي الى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية و أيضا على مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة لديها او الاقتراض من البنك المركزي بسعر خصم معين ومن تم تجديد القاعدة النقدية وقياسها فانه يمكن استخدام التغيير في العوامل المؤثرة فيها للتنبؤ بالكتلة النقدية .

إن القاعدة النقدية تتأثر بعوامل تتزايد بزيادة بعض هذه العوامل أو كلها، والتي تتضمنها جهة الأصول لدى السلطة النقدية وهي: زيادة صافي الأصول الخارجية (NFA) أي الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي ويشتمل على العملات الأجنبية زائد الذهب الصافي : أو زيادة صافي الاقتراض الحكومي (NPCG) أما من خلال زيادة الخصوم الحكومية إزاء السلطات النقدية أو نقص في الودائع الحكومية أو زيادة صافي مستحقات السلطات النقدية على البنوك التجارية(CCB) ، أو زيادة المستحقات على الهيئات الرسمية(CoE) ، أو حدوث نقص في صافي البنود الأخرى(OIN) ، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالي:

$$BMt = NFAt + NDCDt + CCBt + COEt + OINt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

وترمز (t) الى الزمن (السنة)، ويمكن اعادة صياغة المعادلة رقم (02) في صيغة تغير أو بقيم تدفقات فتأخذ الشكل:

DBMt = DNFAt + DNDCGt + DCCBt + DCOEt + DOINt .....(03)

حيث يرمز (D) الى التغير في قيمة المتغير بين فترتين. (إكن لونيس، 2010-2011، 116-117).

الفرع الثاني: محددات اخرى

تتلخص هذه المحددات في اثر كل من سلوك المودعين وسلوك البنوك التجارية

أولا- اثر سلوك المودعين:

ينشأ تأثير سلوك المودعين على عرض النقد عن التغيير في النسقين التاليين :

- **العلاقة بين الودائع الآجلة او الودائع الجارية:** تتأثر بدورها بعدة عوامل منها:

أ.**التغير في مستوى الثروة** : تعتبر الودائع لأجل درجة من الرفاهية التي ينشدها الافراد بعد إشباع حاجياتهم الأساسية، لذلك فان نمو الطلب على هذه الودائع تكون اسرع منه على الودائع الجارية وبالتالي فان النسبة بين الودائع لأجل الودائع الجارية ترتبط ارتباطا طرديا بمستوى الثروة، بحيث كلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة وبالتالي ينخفض المضاعف مما يؤدي الى انخفاض عرض النقد.

ب.**التغيير في اسعار الفائدة على الودائع** : يكون سعر الفائدة على الودائع لأجل اعلى منه على الودائع الجارية، مما يجعل الودائع اشد جاذبية مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها مقارنة بالودائع الجارية، وبالتالي ترتفع نسبة الودائع الى ودائع تحت الطلب.

ج.نسبة العملة إلى ودائع تحت الطلب : ان ارتفاع هذه النسبة يعني ان المودعين يحولون جزءا من الودائع الجارية الى عملة مما يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومنه انخفاض عرض النقد (صالح مفتاح، 2002-2003, 81).

ثانيا- اثر سلوك البنوك التجارية:

إن اثر سلوك البنوك التجارية على عرض النقود يتحدد بمستويات الاحتياطات الإضافية لديها والقروض المخصومة فعندما تنخفض البنوك التجارية، احتياطاتها الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد تتاح لها فرصة أكثر للإقراض وهذه الاحتياطات الإضافية تتوقف على التكلفة والعائد لاحتفاظ البنوك بهذه الاحتياطات، ويتأثر فائض الاحتياطات بعاملين وهما معدل الفائدة السوقية ونسبة تسرب الودائع خارج البنوك، أما عن القروض المخصومة التي نقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك

الاخرى فهي تتوقف على العلاقة بين تكلفة عائدها والتي تتأثر بعاملين وهما سعر الخصم وسعر فائدة السوق، فالأول يرتبط مع حجم القروض ارتباطا عكسيا، أما الثاني الذي يرتبط مع حجم القروض التي تقترضها من البنك المركزي ارتباطا طرديا. (اكن لونيس، 2010-2011 , 118- 119).

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وأثره على أداء السياسة النقدية

اثار موضوع استقلالية البنوك المركزية جدلا كبيرا لما له اثر على اداء السياسة النقدية ومنه اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا ما نتطرق اليه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : مفهوم استقلالية البنك المركزي.

المطلب الثاني : دوافع ومعايير استقلالية البنك المركزي.

المطلب الثالث : اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية.

المطلب الأول : مفهوم استقلالية البنك المركزي.

في هذا المطلب سوف نقوم بالتعريف باستقلالية البنك المركزي وذلك في الفرع الأول، أما الفرع الثاني نتطرق الى التطور التاريخي لمفهوم استقلالية البنك المركزي، وأخيرا سنتطرق إلى انواع هذه الاستقلالية.

الفرع الأول : تعريف استقلالية البنك المركزي

قد يعتقد البعض إن موضوع استقلالية البنك المركزي تعني استقلاله عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية هيكل تنظيمي ...الخ، ولكن يرى البعض الاخر ان معنى استقلالية البنك المركزي هي الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي، حيث أن البنك المركزي ما هو الا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة وان تكون السياسة الاقتصادية العامة للدولة (زكريا الدوري، السامرائي، 2013, 115)

وعليه يمكن التمييز بين مفهومية لاستقلالية السلطة النقدية (البنك المركزي) كما يلي:

المفهوم الاول : ويتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر وذلك من خلال وسيلو بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية ينبغي اتباعها.

المفهوم الثاني : يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في ادارة السياسة النقدية من خلال عزله عن اية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومن خلال منحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيد السياسة النقدية (بوزعرور عمار،2007 – 2008، 135).

وهكذا يتضح ان الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية دون الخضوع لاعتبارات او التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيد سياسته النقدية وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما. (خلف محمد حمد الجبوري، 2004, 73)

الفرع الثاني : التطور التاريخي لاستقلال البنك المركزي

لقد ظهرت الدعوة الى استقلالية البنك المركزي بعد توسع وظائفه من وظيفة الإصدار النفود إلى التأثير على الاقتصاد، فيما يخص التناسق بين حجم العرض النقدي وبين الاستقرار الاقتصادي واستقرار قيمة العملة المحلية .

لكن مع حدوث انهيارات نقدية في القرن التاسع عشر ظهرت افكار تدعوا الى تدخل الدولة في الاقتصاد ودعم هذه الدعوات أكثر حدوث ازمة الكساد الكبير (1929-1933) لمواجهة معدلات البطالة المتزايدة وانخفاض أسعار الأسهم في البورصات. فبدأت الحكومات تتدخل في أعمال بنوكها المركزية وزاد ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية باتخاذها كممول لهذه الأخيرة. وبذلك اضطرت كثير من البنوك المركزية للتنازل عن جزء من استقلاليتها التي حققتها من قبل.

لكن رغم ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة نجاح العديد من البنوك المركزية في استرجاع مزيد من الاستقلالية وذلك من خلال ادخال تعديلات على قوانينها تقلص من دور الحكومة في اقرار السياسة النقدية، ومن بين هذه الدول نجد نيوزلندة، الشيلي، وهناك محاولات مماثلة في انجلترا وفرنسا وبعض دول أروبا الشرقية. (بنابي فتيحة، 2008-2009، 125-126)

المطلب الثاني: دوافع ومعايير استقلالية البنك المركزي

سنتناول من خلال هذا المطلب دوافع الاتجاه أو الدعوة الى استقلالية البنك المركزي وأهم المعايير التي تقاس بها درجة هذه الاستقلالية.

الفرع الأول: دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية

ان من الأسباب الرئيسية التي أدت الى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي:

1-سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالاصدار النقدي بدون مقابل.

2-انهيار نظام "بروتن وودز" وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية، حيث كان ينظر الى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية.

3-تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات والهدف منه احداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات وان كان قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات وهذا ما يسمى بـ (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي).

4-عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك

علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو، وهذه الدراسات نادت بضرورة استقلالية البنك المركزي.

5-إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الاصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي الى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل اقليم الدولة. (خلف محمدحمد الجبوري، 2004، 74-75)

الفرع الثاني: معايير الاستقلالية للبنوك المركزية

تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير، يمكن بلورتها في خمسة محاور أساسية:

1. مدى حرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وكذا حدود التدخل الحكومي، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.
2. مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الانفاق الحكومي، وكذا التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيآتها ومؤسساتها، ومدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر.
3. مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس ادارتها، ومدة ولايتهم، ومعدل استقرارهم، ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، يضاف الى ذلك سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
4. إذا كان الهذف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العمل كهدف للسياسة النقدية هو الهدف الوحيد، أو هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى مهما كانت درجة أهميتها معارضة لهدف الاستقرار الأسعار ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذه، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف.
5. مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة. (سليم موساوي، 2006-2007، 78-79).

الفرع الثالث: أنواع استقلالية البنوك المركزية

أولا- استقلالية الأهداف:

إن البنك المركزي يتمتع باستقلالية في تحقيق الأهداف ان لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية وتصل هذه الحرية الى أقصاها - نظريا على الأقل- إذا ما خول للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تجديد اخر فيتمتع البنك المركزي - من ثم - بسلطة

مطلقة في تحديد أهدافه وعلى النقيض الاخر لا يتمتع البنك المركزي بأي استقلالية في تحديد أهدافه،اذا ما كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق وقاطع،كذلك فادا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية،فانه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

ثانيا- استقلالية الأدوات:

أما من ناحية استقلالية في تحديد الأدوات فان البنك المركزي يعتبر مستقلا ادا كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيد السياسة النقدية وأدواتها التي تراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه.(جدايني ميمي،50،2005).

ثالثا- استقلالية مؤسسة

يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين وتحديد هياكل التنظيم والادارة في البنك المركزي وأدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في اتخاذ القرار.(بحوصي مجدوب،94،2012).

المطلب الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

لقد بحثت دراسات متعددة العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية كالتضخم وعجز الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي وسنتطرق فيما يلي الى أهم الدراسات في هذا الميدان. (خلف محمد أحمد الجبوري،81،80،79،2004).

الفرع الأول: العلاقة بين درجة الاستقلالية والتضخم

أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم حيث رأى أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية انه ادا كان البنك المركزي مستقل وبعيد عن الضغوط السياسية من جانب الحكومة أو البرلمان فان السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي سوف تؤدي الى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار. ومن ضمن الدراسات التي بينت هده العلاقة هي الدراسة التطبيقية لكل من باد وباركين (parkin bad) بعنوان (قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية)، والتي تم من خلالها اجراء مقارنة معدلات التضخم في (12) دولة متقدمة ولأوقات محددة مع درجة استقلالية البنوك المركزية في هده البلدان ولنفس الفترة وأقرب

الدراسة بوجود علاقة عكسية بين كل من درجة الاستقلالية معدلات التضخم اي انه كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي كلما انخفضت معدلات التضخم كما اشارت الدراسة الى انه التحكم في التضخم في البلدان المتقدمة لن يؤدي الى خفض معدلات النمو او زيادة معدلات البطالة وهناك دراسة اخرى اعدها (masiandro & fabellini) لقياس استقلالية البنوك المركزية حيث ثم اعتماد مقياسين لهده الدراسة الأول مبين على اساس معايير اقتصادية يأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تجديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي والادوات النقدية التي تخضع الى ادارة البنك المركزي والثاني مبني على اساس معايير اساسية مشابه للدي استخدمه كل من (باد وباركين) وقد اعتمد الباحثان في هده الدراسة بيانات التضخم ودرجة الاستقلالية لخمس دول اخرى وللمدة (1950–1989) وقد أثبتت نتائج الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.

الفرع الثاني: العلاقة بين درجة الاستقلالية والناتج المحلي الاجمالي

بالنسبة للعلاقة بين درجة الاستقلالية والناتج المحلي الاجمالي فان الدراسات التي اهتمت بهده العلاقة عددها قليل قياسا بالدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين درجة الاستقلالية والتضخم ومن الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي ودرجة الاستقلالية هي التي قام بها كل من (delong & summers) التي اجريت في عدد من البلدان الصناعية للمدة (1955–1990) والتي أثبتت ان هناك علاقة طردية موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

اما بالنسبة للدراسة التي قام بها كل من (masciandaro & grille gabelini) تظهر وجود علاقة بين استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالمقياسين الاقتصادي والسياسي.

والملاحظة من خلالها تبين الدراستين نستطيع القول بان الحكم على تحديد طبيعة العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الاجمالي هو امر غير محسوم اد ان عوامل تؤثر بنمو الناتج المحلي الاجمالي وبالمقابل تتأثر بدرجة استقلالية البنك المركزي ومن هده العوامل كمية الموارد الاقتصادية المتاحة ومستوى تشغيل هده الموارد وكفاءة عوامل الانتاج.

الفرع الثالث: العلاقة بين درجة الاستقلالية وعجز الموازنة العامة

تشير الدراسة الكمية التي قام بها كل من (bad & parlain) لقياس العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنات العامة في 12 دولة صناعية ان هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي،وهدا مفاده ان البنوك المركزية دات الدرجة العالية من الاستقلالية تستطيع ان تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد او بيع المزيد من السندات الحكومية وادوات الخزينة بينما لا تستطيع البنوك المركزية دات الدرجة المنخفضة من الاستقلالية ان تفعل دلك.

الفرع الرابع: العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة من بينها درجة استقلالية البنوك المركزية حيث ظهرت محاولات للربط بينها وبين سياسة سعر الصرف ولا سيما فيما يخص نظام سعر الصرف المعوم (الحر)، فكلما كان البنك المركزي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فانه يكون اكثر تأثيرا وفعالية في تحديد اسعار الصرف الملائمة بينما اشتراك الحكومة مع البنك المركزي في تحديد سياسة

سعر الصرف ستؤدي الى حدوث الاختلاف والتناقض بين اغراض سعر الصرف وبين الاغراض النقدية الاخرى التي يسعى كل من البنك المركزي والحكومة لتحقيقها لاسيما عند حدوث الازمات المفاجئة وسيكون تدحل البنك المركزي بمعالجة الموقف غير مؤثر بسبب اشتراك السلطة السياسية وتدخلها في مهام سياسة سعر الصرف للبنك المركزي.

والواقع ان مثل هدا الراي فيه من التطرف الكثير لأنه حتى بين البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجات عالية من الاستقلالية، فان عملية تحديد نظام والية سعر الصرف الملائم تكون تحت رقابة الحكومة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه سابقا توصلنا الى النتائج التالية:

1- تعتبر البنوك المركزية حديثة النشأة نسبيا بالمقارنة مع نشأه البنوك المركزية ويكون الهدف منها تدعيم وتنظيم النظام المصرفي والاقتصادي للدولة باعتبارها الوحيدة التي تتربع على قمة الجهاز المصرفي.

2- يعتبر العرض النقدي عن كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ويتأثر أو يتحدد العرض النقدي بناءا على القاعدة النقدية بالإضافة إلى سلوك المودعين وسلوك البنوك التجارية.

3- يكمن اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في كون أن البنك المركزي متى تمتع بقدر عال من الاستقلالية كلما انعكس دلك إيجابا على أداء السياسة النقدية، ومن ثمة المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية.

الفصل الثالث:

السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط العرض القدي خلال الفترة(2001- 2014)

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين الأول والثاني إلى الجوانب النظرية لهذه الدراسة، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية، من ماهية وتطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي، وأيضا الأدوات والأهداف.

ثم الفصل الثاني الذي تناولنا فيه دور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي من خلال دراسة علاقة عناصر ميزانية البنك المركزي بالعرض النقدي وأيضا التطرق إلى محددات العرض النقدي، بالإضافة إلى دراسة استقلالية السلطة النقدية على أداء السياسة النقدية.

وعليه ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة حالة الجزائر وذلك من خلال محاولة إسقاط الجوانب النظرية على الجزائر لمعرفة مدى فعاليتها، من خلال هيكلة هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر 2001 – 2014.

المبحث الثالث: أثر أداء السياسة النقدية على العرض النقدي خلال الفترة 2001 – 2014.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

سنتناول في هذا المبحث تطور الجهاز المصرفي الجزائري مند الاستقلال حتى الى ما بعد الإصلاحات، حيث سنتطرق إلى تكوين الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال والإصلاحات التي التي لحقت به، وذلك في المطلب الأول.

أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى إصلاحات السبعينات والثمانينات، وأما في المطلب الثالث سنتطرق فيه إلى الجهاز المصرفي على ضوء قانون العرض والنقد 10/90.

المطلب الأول: مرحلة إقامة الجهاز المصرفي الجزائري

عرفت الجزائر قبل 1962 نظاما بنكيا وماليا مستنسخا عن النمط الفرنسي، وموجها قبل كل شيء إلى خدمة الأقلية الفرنسية الاستعمارية، ونفس القول ينطبق على الخزينة العمومية، التي كانت هيئة مكلفة بجمع الموارد الجبائية من غالبية الجزائريين و إعادة توزيعها على المعمرين، وكانت البنوك الموجودة في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك في باريس. هذه البنوك تمول الزراعة المملوكة للمعمرين، وتمويل النشاطات التجارية.

غير أن السلطات الجزائرية اتخذت إجراءات عاجلة بعد الاستقلال لتملأ الفراغ الذي تركه الاستعمار، ولتضمن تمويل النشاطات عن طريق البنك المركزي، بعدها تعاقبت التأميمات على كل قطاعات البنوك الأجنبية وأنشأت البنوك الأولية. (سليم موساوي، 2006–2007، 126).

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري :

إن الجزائر تأثرت كأي بلد محتل بالجانب الاستعماري في اقتصادها الذي يتميز بالازدواجية حيث ينقسم الى قطاع عصري وآخر تقليدي، وكان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج، وكل ما ينتج في الداخل يسوق نحو الخارج، وهذه الازدواجية نتج عنها شبكتان من التمويل شبكة متطورة تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج والمرتكزة في المدن الكبرى والموانئ وتعمل أساسا لخدمة المعمرين، وشبكة أقل تطورا تهتم بتمويل القطاع التقليدي والفلاحي والحرفي، وعلى هذا الأساس النظام المصرفي الذي كان قائما أثناء الحقبة الاستعمارية لم يخدم مصالح الجزائريين

والاقتصاد معا، بل الأكثر من ذلك ففي الكثير من الأحيان كان نقمة عليهم، فقد عمد المستعمر إلى استعمال وسائل الخداع والاحتيال والابتزاز القانوني للإيقاع بكثير منهم. (إكن لونيس، 2010-2011، 140-141)

أما المؤسسات التي كان يتكون منها النظام المصرفي في هذه المرحلة هي:

1- **بنك الجزائر**: تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير، وتم تأميم هذا البنك سنة 1946. وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار النقدي في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك. (عيسى الزاوي، 2007-2008، 38)

2- **البنوك التجارية**: إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية هي:

- القرض العقاري للجزائر وتونس.
- القرض الصناعي والتجاري.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة.
- القرض الليوني.
- الصندوق الجزائري للقرض والبنك.
- الشركة العامة.
- شركة مرسيليا للقرض والبنك.
- بنك بريكليز المحدود.
- قرض الشمال. (عيسى الزاوي، 2007-2008، 38-39)

3- **بنوك الأعمال**: تتشكل من ثلاث بنوك وهي:

- القرض الجزائري الذي تأسس عام 1881 بغرض تشجيع الملكية العقارية وتدعيم أشغال البنى التحتية.
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط تأسس عام 1911.
- بنك فرنسا والبلاد المنخفضة.

4- **المؤسسات التعاضدية:** وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة التي عرفت نفس التطور كما في فرنسا. ويتكون هيكلها من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (C.A.B.P) ومن الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي الذي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير وهناك القرض الفندقي.

5- **مؤسسات إعادة الخصم:** ويمثلها الصندوق الباريسي لإعادة الخصم، مهمته تنحصر في التعامل مع البنوك ومنح القروض لها ولا يتعامل مع الأفراد. (إكن لونيس، 2010-2011، 141-142)

6- **المصارف العامة والشبه عامة:** وتضم الشبكة الآتية:

- القرض العقاري: وظيفته منح القروض العقارية للأفراد والدولة.
- القرض الوطني.
- صندوق الودائع والضمانات.
- الصندوق الوطني لأسواق الدولة.
- البنك الوطني للتجارة الخارجية.

7- **الشبكة التقليدية:** وتهتم بتمويل القطاع التقليدي ويوجد نوعان من المؤسسات: الفئة الأولى تهتم بتمويل القطاع الفلاحي والأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي.

- القرض الفلاحي: مثل الشركات الفلاحية للاحتياط على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض القصيرة أو المتوسطة وكذلك توريدات بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات، لوازم البذور.
- القرض البلدي: وهدفه تقديم قروض استهلاكية، وقروض خاصة بالقطاع الحرفي، وقروض الخدمات البسيطة. (إكن لونيس، 2010-2011، 141-142) .

الفرع الثاني: مرحلة إضفاء السيادة (1962-1967)

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى، حيث تم إنشاء الخزينة العمومية، والبنك المركزي الجزائري وعملة وطنية وبنكين تجاريين.

1 – الخزينة: نشأت الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة البنوك، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من المؤسسات المصرفية

المتواجدة ,وقامت الوظيفة الاستثنائية "القروض للاقتصاد" للخزينة وخاصة عند تطورها في المستقبل بالرغم من تأميم البنوك (1966– 1967) وإرادة إدماجها في الدائرة الاقتصادية سنة1971. كل هذا جعل من الخزينة العمومية الجزائرية الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة مابين (1963–1967). والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي . الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص، والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي و كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية. (أحمد هني, 1999, 139) .

2 – <u>البنك المركزي الجزائري:</u> إن أول شيء قامت به الجزائر عند استقلالها هو استرجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62– 144 بتاريخ 1962/12/13 ، حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القرض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، ونجده بهذا قد ورث وظائف بنك الجزائر، المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم.

كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 1964/04/10 تحت اسم "الدينار الجزائري" وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك إلاّ أنه بالنظر إلى الخزينة، فإن البنك المركزي قد كلف بشكل استثنائي ومرحلي (63– 64) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية، ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع

3– <u>تأسيس البنوك التجارية</u>: لقد تم إنشاء بنكين تجاريين عوضا عن البنوك الأجنبية التي توقف نشاطها غداة الاستقلال.

1–**<u>صندوق الوطني التوفير والاحتياط</u>:** في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64–227، وتتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، وابتداء من عام 1971، وبقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن.

2–**<u>الصندوق الجزائري للتنمية</u>:** انشىء هذا البنك بتاريخ 7 ماي 1963 على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد تمت تسميته "الصندوق الجزائري للتنمية" عند إنشائه مباشرة بعد الاستقلال، ثم طرأ تغير على نظامه الأساسي أعيدت تسميته بموجب ذلك.

وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات وتغطي قطاعات نشاطه جزء كبير من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية. (بلحجار ريمة – ربيع سليمة، 2015، 61-62).

الفرع الثالث: مرحلة التأميم (1966-1967)

إن رفض البنوك الأجنبية لتمويل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1966 أرغم البنك المركزي والحزينة العمومية على القيام بالتمويل المباشر خاصة لقطاعي الزراعة والصناعة وهذه الوضعية أنشأت ازدواجية وتناقض في النظام المصرفي، هذا الوضع كان دافعا قويا للسلطة لتضع حدا لهذا التناقض بتأميم البنوك الأجنبية ابتداءا من 1966، والتي نتج عنها ثلاثة بنوك تجارية للجزائر وهي:

1-البنك الوطني الجزائري (BNA): أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66- 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية، وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري والتونسي(CFAT) والقرض الصناعي والتجاري (CIC)، وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، وهذا ما عبر بالمصطلح الاقتصادي " ضرورة التحكم في المستقبل " وبالمصطلح السياسي بـ" ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.

إن البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري يعمل على دعم التمويل الاشتراكي الفلاحي وبسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يتكفل هذا البنك لوحده بالميدان الفلاحي حيث تمثلت وظائفه في ما يلي[3]

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط.
- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية 1982، سنة تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- إقراض المنشآت الصناعية العامة.
- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.

- حتى إلى غاية تاريخ 1982 تخصص هذا البنك في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي.[1]

2 – القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967 وهو بنك ودائع وقد استرجع أصول البنك الشعبي، وإعادة الأنشطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية(B.R.C.P, B.P.C.I.O , M.P.C.IC, B.P.C.H) وهي الصناعات التقليدية الحرفية، المهن الحرة ، السياحة، الفنادق، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع ، التسويق والخدمات، قروض للمجاهدين، والبيع بالتقسيط, ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك ولكن في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض, بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى.

3 – البنك الخارجي الجزائري: (B.E.A): تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67– 204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أصول خمسة مصارف أجنبية مثل: الشركة العامة (SG) والقرض الليوني (C.L) ومؤسسات أخرى، وقد كان هدفه الأساسي هو تسهيل وتطوير الروابط البنكية والمالية التي تربط الجزائر مع العالم الخارجي، وهو أيضا شأنه شأن البنوك الرئيسية الأخرى، حيث يستطيع ممارسة الأعمال المصرفية والتمويل الداخلي [2]ويقوم بالمهام التالية:

* لقد تخصص هذا البنك عند نشأته في تمويل العمليات مع الخارج، بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية .

* إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب ، كما يقوم بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية.

* إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين.

* منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة والقطاع العام والخاص.

* يشارك مع البنوك الأخرى في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

* إعطاء المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

وأما التخصص الأصلي للبنك الخارجي فهو التحكم في عمليات التجارة الخارجية ويمثل الدولة على المستوى الدولي. ويضمن تمويل المؤسسات الموطنة على مستوى شبابيكه وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال البترولي والصناعات التحويلية.

لقد ظهرت عدة نقائص على عمل هذا الجهاز المصرفي من بينها غياب قانون مصرفي موحد ينضم عمل وعلاقات الخزينة العمومية، البنك المركزي و البنوك التجارية، كما لوحظ وجود تداخل ونزاعات بين السلطات النقدية الثلاث: وزارة المالية، البنك المركزي و الخزينة العمومية. بالإضافة إلى ذلك فان تمثيل البنوك على التراب الوطني لم يكن عادل فهناك بنوك ممثلة في كامل الوطن و أخرى غير ممثلة[1] يمكن اعتبار هذه المرحلة بأنها إتمام جزأرة الهياكل المالية والمصرفية, حيث تم تأميم كل البنوك والمؤسسات المالية، وحسب طريقة التخصص المقدرة في القوانين الأولية لهذه البنوك الثلاثة سوف لا تجد طريقها للتطبيق حرفيا في الواقع ، لأن هذه البنوك تمارس نفس الصلاحيات من ناحية العلاقات مع الخارج وكذلك من ناحية القروض للمؤسسات الصناعية والتجارية، وهاتين الناحيتين سوف تقسم بين البنوك الثلاثة شيئا فشيئا نظرا لإنشائها على أساس معايير الانتماء للقطاع أو الفرع و التوازن المالي.وبالمقابل تبقى البنوك متخصصة في تمويل أنشطة لقطاعين معينين,البنك الوطني الجزائري (B.N.A) لتمويل القطاع الفلاحي. والقرض الشعبي الجزائري (C.P.A) لتمويل المؤسسات والأشغال العمومية.

المطلب الثاني: إصلاحات السبعينات والثمانينات

تعتبر فترة السبعينات والثمانينات فترة حسابية في تكوين النظام المصرفي والمالي الجزائري نظرا للإصلاحات التي قامت بها في هاتين العشريتين.

الفرع الأول: إصلاحات السبعينات

تزامنا مع مرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) جاء الإصلاح المالي لسنة 1971، بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويلها للاستثمارات، وبالتالي تميز بثلاث ميزات أساسية وهي: مركزية نظام التمويل، والاستغناء عن فكرة تخصص كل بنك تجاري في تمويل قطاع معين، وإعطاء دور أكبر للخزينة العمومية بتمركز نظام التمويل في يدها بالاعتماد على المصادر التالية: القروض طويلة الأجل، القروض البنكية متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم، كذلك التمويل بواسطة المساعدات أو القروض الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة أو البنوك التجارية أو المؤسسات العمومية. (إكن لونيس، 2010-2011، 146).

وقد ارتكز الإصلاح على المبادئ التالية:

- تدعيم الرقابة عن طرق إجبار المؤسسات على فتح حسابين هما حساب الاستغلال الذي يختص بتمويل العمليات قصيرة الأجل وحساب الاستثمار الذي يختص بتمويل العمليات متوسطة وطويلة الأجل.
- تدعيم وتعبئة الادخار نظرا لضعفه ودلك عن طريق إنشاء فروع في كل التراب الوطني.
- إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات حتى تتمكن الدولة من تطبيق نظام التخطيط المركزي.
- فتح كل مؤسسة حسابا معينا لدى بنك معين إجباريا (التوطين البنكي) حتى تسهل عملية مراقبة التدفقات المالية، ولا يمكن للمؤسسات أن تختار البنك الذي تريد أن تتعامل معه، ولكن عملية التوجيه تتم من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن للمؤسسات بالنسبة لكل بنك، بحيث يكون كل بنك متخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين. (العزازي حسيبة، 2010-2011، 175).

تماشيا مع إصلاحات 1971 أسست الدولة الجزائرية هيئتين مصرفيتين تتكفلان بتسيير البنوك ومراقبة وإدارة القروض، تعملان تحت وصاية وزارة المالية مباشرة وهي:

1- مجلس القرض: أسندت له مهام عديدة من أهمها إبداء الآراء والملاحظات المتعلقة بالنقد والقرض في إطار المخططات التنموية.

2- اللجنة التقنية للمنشآت المصرفية: أسندت لها أيضا مهاما عديدة منها: رفع التقارير إلى وزير المالية تتضمن كل الملاحظات والآراء والتوصيات ذات الطبيعة المصرفية، وكل المهن التي ترتبط بها مع اقتراح طرق تنفيذ البرامج الاستثمارية بسرعة وبفعالية.

للإشارة فإنه في بداية 1978 تم التراجع عن الإصلاحات التي جاء بها قانون 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، حيث حلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل. (إكن لونيس، 2010-2011، 147)

الفرع الثاني: إصلاح الثمانينات

أثبتت النتائج العملية بأن إصلاح 1971 كان محدود الفعالية بسبب استحواذ الخزينة العمومية على صلاحيات الجهاز المصرفي بشكل واضح، هذا ما استدعى إدخال إصلاحات عميقة تعيد للنظام المصرفي دوره البنكي ويسترجع كامل صلاحياته ووظائفه التي أنشئ من أجلها، وقد بدأت فعلا وكان أولها الإصلاحات التي تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية انطلاقا من سنة 1982 حتى سنة 1985 والثانية تمثل في الإصلاح النقدي لعام 1986 ثم إصلاح 1988.

أولا- إصلاحات مرحلة إعادة الهيكلة (1982-1985):

لدفع وتيرة التنمية قامت السلطات باتخاذ عدة إجراءات من بينها إعادة هيكلة القطاع المصرفي بهدف تخفيف الأعباء على الخزينة العمومية ومنح البنوك دورا أساسيا في تعبئة الموارد المالية، تبلورت هذه الإجراءات في إنشاء بنكين جديدين هما:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية : تأسس هذا البنك بمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 وأخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي و القطاع الفلاحي الصناعي والتي كانت موطنة لدى هذا الأخير سابقا . و تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك . كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات

المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في :

1- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

2- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل :

أ – هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله .

ب- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

ج- هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة .

د- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها .

2- بنك التنمية المحلية: يعتبر البنك الثاني الناجم عن عملية اعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أنشئ في 30 أفريل 1985، حيث تولى جزء من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري، فهو يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية، ولكن وظيفته الأساسية هي تمويل الاستثمارات الإنتاجية المبرمجة في خطط التنمية للهيئات المحلية، كما يمارس بنك التنمية المحلية احتكار عمليات الإقراض بالرهن والذي كان يمارس من قبل صناديق قروض البلديات. (إكن لونيس، 2010-2011، 149) .

ثانيا- إصلاح 1986:

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 16 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وكان روح هذا القانون يسير في اتجاه المبادئ العامة والقواعد

الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو الناحية العملية جاء ليوحد الاطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية ومن أهم القواعد والمبادئ التي جاء بها هذا القانون مايلي:

- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض.
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي.
- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية. (بلحجار ريمة- ربيع سليمة، 2014-2015، 65).

ثالثا- إصلاح عام 1988:

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في القانون 86-12 إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية ابتداءا من سنة 1988 وذلك بصدور القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12، والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، لإحداث التطابق والانسجام بين توجيهات الاقتصاد ككل، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في ادارة مواردها المالية وفي منح القروض وبذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية تهدف الى تحقيق الربح والمردودية، حيث سرعان ما تفاعلت البنوك مع هذه الإجراءات لذلك شكلت مرحلة هامة في تطورها، وانتقالها إلى الاستقلالية بمنحها القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة. وعليه أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها فيما يخص منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية.

أما أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها قانون 88-06 تتمثل فيما يلي:

- دعم دور البنك المركزي في إعداد وإدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي مع إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- يمكن لمؤسسات القرض لأن تطلب قروض من السوق الداخلي و/ أو الخارجي.

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف أموالها لاقتناء أسهم وسندات تصدرها مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه.
- وأهم ما ميز إصلاحات (1986–1988) هو رد الاعتبار لوظائف النظام البنكي في القيام بتعبئة الموارد وانخفاض دور الخزينة في القيام بعمليات التمويل، ورد الاعتبار أيضا لأهمية النقود في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى وإحداث تغييرات على الجهاز المصرفي والعلاقات القائمة بين مختلف أجهزته. (بلحجار ريمة– ربيع سليمة، 2014–2015، 151–152).

المطلب الثالث: النظام المصرفي في ضوء قانون النقد والقرض

وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقود والسياسة النقدية، فتأسس نظام مصرفي ذو مستويين كما أبعد هذا القانون كل تدخل إداري في القطاع المصرفي، وأرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والقرض في استقلالية تامة، كما أعاد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة تخضع لقانون الربح والخسارة.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض10/90

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي يشرع فيها منذ سنة 1988 من طرف السلطات، وهو من القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق وذلك من خلال المبادئ التي جاء بها والمتمثلة في:

أولا– الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن الأهداف النقدية بحثة، فالهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

وقد تبين القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، اتخاذ قرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.

ثانيا– الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء الى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى الى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين وأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد.

ثالثا– الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع. (لعزازي حسيبة، 2010–2011، 179) .

رابعا– إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة، وبمجيء قانون النقد والقرض ألغي هذا التعدد في تمثيل السلطة النقدية، وكان ذلك أنه أنشئ سلطة نقدية وحيدة مستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع عقد هذه السلطة وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية المستقلة ليضمن تنفيد هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف رغم أن هذه الاستقلالية تبقى نسبية.

خامسا– وضع نظام على مستويين: ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله. (بلحجار ريمة– ربيع سليمة، 2014–2015،70).

الفرع الثاني: هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 90–10 يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام وتتمثل في:

أولا– لجنة الرقابة المصرفية: نصت المادة 143 من قانون 90–10 على إنشاء لجنة مصرفية مستقلة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، مع إنزال العقوبة على كل مخالف وحددت أعضاؤها وصلاحياتها.

ثانيا– مركزية المخاطر: في إطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي، وإلغاء مبدأ التوطين البنكي لهذه الأسباب وغيرها تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط

المصرفي وخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، لذلك يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات للتقليل من هذه المخاطر، وفي هذا الإطار أسس قانون النقد والقرض هيئة مركزية تقوم بتجميع هذه المعلومات سمية مركزية المخاطر تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وحجم القروض الممنوحة، والمبالغ التي سجلت والضمانات المقدمة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، وهذا عن طريق التزام هيئات القرض بالتعامل مع هذه المصلحة.

ثالثا- مركزية عوارض الدفع: أنشئت مركزية عوارض الدفع بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 وفرض على كل الوسطاء الماليين الانضمام الى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات لها المتعلقة بكل الحوادث والمشاكل التي تعترضهم عند استرجاع القروض أو مشاكل لها علاقة بمختلف وسائل الدفع.

رابعا- جهاز مكافحة إصدار شيكات بدون مؤونة: يعتبر هذا الجهاز تكملة للهيئات السابقة، باعتباره جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، أنشئ بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في مارس 1992، ويعمل على جمع المعلومات التي لها صلة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد أو أنه غير موجود أصلا والقيام بتبليغها إلى الوسطاء الماليين والمعنيين، والغرض من إنشاء هذا الجهاز هو تطهير المعاملات التي تسيء للنظام المصرفي كالغش والتحايل وخرق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة. (إكن لونيس، 2010-2011، 157-158).

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر 2001-2014

تميزت الفترة 2001-2014 بوضع حسن للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وفرة مالية جيدة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني مما يعني أن السياسة المالية كانت لها أهمية كبيرة مقارنة بالسياسة النقدية الا أن هذا لا يعني أن السياسة النقدية كانت مهمشة وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90 – 10.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 -2008.

المطلب الثالث:مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2014.

المطلب الأول: أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90 – 10

قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من التعديلات على قانون النقد والقرض 90 – 10 تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: التعديلات التي جاء بها الأمر (01 – 01)

هدفت التعديلات التي قامت بها الدولة في عام 2001 من خلال الأمر (01 – 01) أساسا الى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين هما:

1-الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

2-الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة للبنك المركزي. (بن الدين محمد أمين، 2009-2010، 144)

وقد عدلت المادة 03 من الأمر 01/ 01 المادة 23 من قانون النقد والقرض والتي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

كما ألغت المادة 13 من الأمر رقم 01/ 01 أحكام المادة 22 من القانون 90 – 10 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، ويمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، وتتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية. (بن الدين محمد أمين، 2009-2010، 144) .

الفرع الثاني: التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03 – 11

إن الأمر 03 – 11 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90 – 10 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01 – 01 والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03 – 11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة (08) بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر .

كما نصت المادة (19) من مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر.

وتم كذلك توسيع مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة (ج) بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد النقدية والقرضية، ويحدد استخدام النقد، وكذا وضع قواعد للوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال. (بلحجار ريمة, ربيع سليمة، 2014-2015، 75)

وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المالية والمصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي وذلك من خلال :

- إثراء مضمون وشروط التقارير المالية والاقتصادية.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير حقوق والدين الخارجي.
- العمل على انسياب أفضل للمعلومات المالية.

وعليه فقد حدد الأمر 03/ 11 العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح بنك الجزائر الحرية في رسم السياسة النقدية وتنفيذها وهذا في إطار مراقبة وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية . (بن الدين محمد أمين، 2009-2010، 149).

الفرع الثالث: التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10 – 04

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003، حيث أن المادة رقم 02 تعدل وتتمم 09 و 32 و 35 من الأمر رقم 03 – 11 كما يلي:

المادة 09: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس الأمة، كما لا يخضع الى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

المادة 32: بغض النظر في أحكام المادة (3) من القانون رقم 17 – 84 المؤرخ في 07 جوان 1984 والمتعلق بالقوانين المالية، ويعفي بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

المادة 35: تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

المادة 36: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات و يعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وفي هذا الإطار يمكنه أن يطلب من البنوك و المؤسسات المالية و كذلك الإدارات المالية و كل شخص معني تزويده بالإحصائيات و المعلومات التي يراها مفيدة (بلحجار ريمة ، ربيع سليمة ، 2014-2015 76).

المطلب الثاني:تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2008)

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض تطور العرض النقدي في الجزائر للفترة 2001 – 2008 وهذا مايوضحه الجدول رقم (2) :

الجدول رقم (2) : تطور المعروض النقدي في الجزائر للفترة 2001-2008 **الوحدة:بالمليارات**

السنوات / البيان	2001	2002		2003		2004		2005		2006	
	قيمة	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
التداول النقدي خارج البنوك	577.2	664.7	15.15	781.4	17.56	874.3	11.88	921	5.34	1081.4	
الودائع تحت الطلب في البنوك	554.9	642.2	15.73	718.9	11.94	1133.0	57.4	1240.5	9.48	1760.6	
ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية	106.4	109.4	2.81	130.1	18.92	158.3	21.67	276.0	74.35	335.8	
النقود	1238.5	1416	14.33	1630.4	15.14	2165.6	32.8	2437.5	12.55	3177.8	
شبه النقود	1235.0	1485.2	20.25	1724.0	16.07	1478.7	14.22	1632.9	10.43	1649.8	
النقود وشبه النقود (M2)	2473.5	2901.5	17.30	3354.5	15.60	3644.3	8.63	4070.4	11.69	4827.6	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003, 2008 .

يتضمن الجدول رقم (2) تطور النقود ومكوناتها المتمثلة في (التداول النقدي خارج البنوك ، الودائع تحت الطلب في البنوك ، ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية) ، بالإضافة إلى تطور شبه النقود في الفترة 2001 – 2008.

أولا – تطور حجم النقود في الجزائر 2001 – 2008 :

من خلال بيانات الجدول رقم(2) نلاحظ ارتفاعا مستمرا في حجم النقود في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2008 حيث بلغت ادني قيمة 1235 مليار دج سنة 2001، واكبر قيمة كانت سنة 2008 إذ قدرت ب 4964.9 مليار دج, وتنحصر نسب الزيادة بين [12.55 % و 33.2 %] .

وما يلاحظ أيضا من الجدول هو الارتفاع المستمر في قيمة مكونات النقود : فمثلا تنحصر نسب الزيادة في حجم التداول النقدي خارج البنوك بين [5.34 %و 19.89%] , وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 حوالي 1540 مليار دج, أما أدنى قيمة فهي 577.2 مليار دج سنة 2001. أما في

خصوص حجم الودائع تحت الطلب في البنوك فتنحصر نسب الزيادة بين [9.48 %و 57.40 %] وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2007 حوالي 2570.4 مليار دج, أما أدنى قيمة لها فهي 554.9 مليار دج سنة 2001, ماعدا سنة 2008 أين عرفت الودائع تحت الطلب إنخفاظا بنسبة 23.54 % وبلغت قيمتها 1965.1 مليار دج .

ثانيا: تطور المجمع النقدي (M2) خلال الفترة 2001 – 2008 :

يمثل M2 حجم العرض النقدي في الجزائر وهو يتكون من النقود (M1) وشبه النقود. ومن الجدول رقم (2) نلاحظ ارتفاعا مستمرا عموما في قيمة شبه النقود من سنة 2001 إلى 2008 إذ بلغت أدنى قيمة لها 1235 مليار دج سنة 2001 أما أعلى قيمة فهي 1991 مليار دج سنة 2008 , وقد قدرت نسب الزيادة بين [1.03 % و 20.25 %] وكما ذكرنا سابقا فإن النقود هي أيضا عرفت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة وهذا ما انعكس على المجمع النقدي (M2) أين عرف هذا الأخير زيادة مستمرة خلال الفترة من 2001 إلى 2008 فقدرت نسب الزيادة بين [8.63% و 24.17 %] , وقد قدرت أدنى قيمة له ب 2473.5 مليار د جينة 2001 أما أعلى قيمة فهي 6955.9 مليار دج سنة 2008.

ويفسر هذا الارتفاع المستمر في العرض النقدي باستمرار فائض الادخار عن الاستثمار المسجل خلال السنوات الثمانية الأخيرة والذي رافقه تخفيض قوي للدين العمومي الخارجي , مما أدى إلى تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف والذي يمثل مصدرا للتوسع النقدي . هذا وبالإضافة إلى البرامج الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004 , وبرنامج دعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009 والتي ساعدت في زيادة التوسع النقدي من خلال ضخ السيولة في الاقتصاد .

المطلب الثالث: تطور العرض النقدي في الجزائر 2009 – 2014

في هذا المطلب سنقوم بعرض تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2014 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) : تطور العرض النقدي في الجزائر 2009-2014

الوحدة بالمليارات

السنوات / البيان	2009		2010		2011		2012		2013	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
التداول النقدي خارج البنوك	1829.4	18.79	2098.6	14.71	2571.5	22.53	2952.3	14.80	3204.0	.52
الودائع تحت الطلب في البنوك	2541.9	-14.27	2922.3	14.96	3536.2	21.00	3380.2	-4.41	3564.5	.91
ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية	592.9	04.20	735.5	28.41	1034.4	40.58	1349.0	30.46	1481.3	.80
النقود	4944.2	-0.4	5756.4	16.4	7141.7	24.1	7681.5	7.6	8249.8	7.4
شبه النقود	2228.9	11.9	2524.3	13.3	2787.5	10.4	3333.6	19.6	3691.7	.74
النقود وشبه النقود (M2)	7173.1	3.1	8280.7	15.4	9929.9	19.9	11015.1	10.9	11941.5	8.4

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012، 2013، 2014.

يتضمن الجدول رقم (3) تطور النقود ومكوناتها والتي ذكرناها سابقا بالإضافة إلى تطور شبه النقود وهذا في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 .

أولا– تطور حجم النقود في الجزائر من 2009 إلى 2014:

من خلال بيانات الجدول رقم (3) نلاحظ ارتفاعا مستمرا في حجم النقود في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014 حيث بلغت أدنى قيمة 4944.2 مليار دج سنة 2009 وأكبر قيمة كانت سنة 2014 إذ قدرت ب 9580.2 مليار دج . وتنحصر نسب الزيادة بين [7.4% و 24.1%] .

وما يلاحظ أيضا من الجدول هو الارتفاع المستمر في قيمة مكونات النقود , حيث تنحصر نسب الزيادة في حجم التداول النقدي خارج البنوك بين [8.52% و 22.53%] , وقد بلغ أقصي قيمة له سنة 2014 والتي قدرت ب 3658.9 مليار دج أما أدنى قيمة فقد قدرت ب 1829.4 سنة 2009 , أما بخصوص حجم الودائع تحت الطلب في البنوك ولدى الصكوك البريدية فتنحصر نسب الزيادة بين [4.91% و 25.14 %] , وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 حوالي 3658.9 مليار دج , أما أدنى قيمة لها فهي 2541.9 مليار دج سنة 2009 .

وأخيرا حجم الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية فتنحصر نسب الزيادة بين [4.20 %و 40.58 %] وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 1481.3 مليار دج , أما أدنى قيمة لها فهي 572.9 مليار دج سنة 2009 .

ثانيا– تطور المجمع النقدي (M2) :

من الجدول رقم (3) نلاحظ ارتفاعا مستمرا في قيمة شبه النقود من سنة 2009 إلى 2014 إذ بلغت أدنى قيمة لها 2228.9 مليار دج سنة 2009 أما أعلى قيمة لها فهي 4083.7 مليار دج سنة 2014, وقد قدرت نسب الزيادة بين [10.7% و 19.6%].

أما فيما يخص النقود كما ذكرنا سابقا هي أيضا عرفت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة, وهذا ما انعكس على المجمع النقدي (M2) أين عرف هذا الأخير زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة, فقدرت نسب الزيادة بين [3.1% و 19.9%]. وقد قدرت أدنى قيمة له ب 7173.1 مليار دج سنة 2009 , أما أقصى قيمة لها فقد قدرت ب 11941.5 مليار دج .

ويفسر هذا الارتفاع المستمر في حجم العرض النقدي بارتفاع السيولة في النقدية في الاقتصاد , وأيضا ارتفاع الودائع لأجل لقطاع المحروقات ولبعض المؤسسات الغير مصرفية . وأيضا الزيادات المسجلة في أجور عمال القطاع العمومي , بالإضافة إلى زيادات النفقات العمومية خلال هذه الفترة .

المبحث الثالث: أثر أداء السياسة النقدية على العرض النقدي خلال الفترة (2001-2014).

من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية يتبنى البنك المركزي إستراتيجية ابتداءا من اختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي،ثم الوسيط الى الهدف النهائي،وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر 2001– 2014 .

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر 2001– 2014 .

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر 2001 – 2014 .

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات .

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

سعت السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي :

الفرع الأول: هدف استقرار الأسعار

لقد منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية،وتوضح ذلك من خلال التقارير السنوية،ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001–2014 :

الجدول رقم (4):تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001–2014.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم %	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014

التضخم %	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	0.6

المصدر: بلحجار ريمة، 2014– 2015, 98 .

الشكل (2): تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014

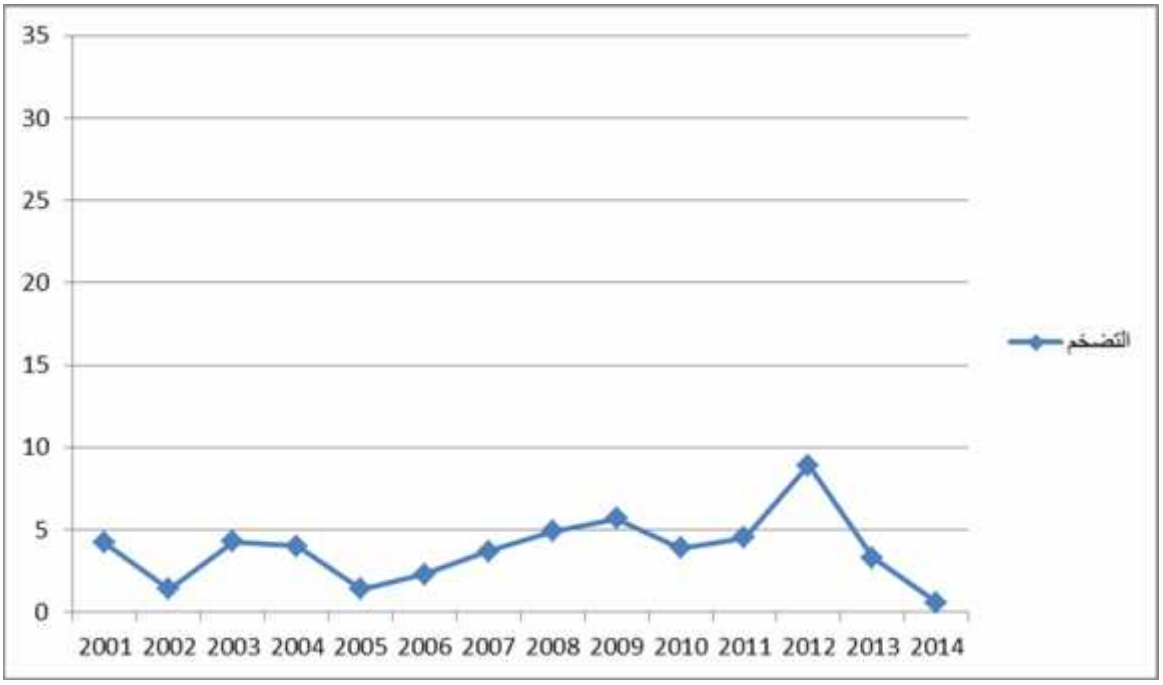

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2) .

تشير معطيات الجدول السابق إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة في الفترة (2001 إلى 2006)، غير أنه كان مرتفعا قليلا سنة 2001 ويقدر بـ 4,2 % وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M_2 إلى 17,30 % وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3 % فنلاحظ معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في سنة 2003، 2004 و 2007 وهذا راجع لضعف فائض السيولة المصرفية وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المخلة للفائدة، وعلى الرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في سنة 2008 و2009 مقارنة بالتضخم المستهدف (3 %) وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية، كما يمكن الإضافة بأنه سنة 1997 لم يتم في الجزائر تسجيل معدل تضخم من رقمين حتى سنة 2012 حيث سجلت هذه السنة معدل تضخم تعدى 10 %، وتشير الإحصائيات إلى أن السبب في ذلك ليس فقط التضخم المستورد ولكن السبب أيضا يكمن في ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد غير أن تطور التضخم عبر السنوات لم يكن معتبرا بحيث بلغ 6% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

وفي سنة 2013 تمكنت الحكومة من احتواء التضخم في 3,3 % بعد ارتفاع تضخمي بـ 8,9 % سنة 2012 وبالنسبة لسنة 2014 تراهن الحكومة على زيادة التضخم بـ 3,5 %.

الفرع الثاني: هدف النمو

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 10 أوت 2013، وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم (4) : تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2001 – 2011

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النمو %	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3
السنوات	2008	2009	2010	2011			
النمو%	2.4	2.4	3.3	2.4			

المصدر: بلحجار ريمة، ربيع سليمة، 2014- 2015 ، 96.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات النمو في الجزائر سنة 2001 قدرت بـ 2,6 % فهي سجلت تراجعا مقارنة بالسنوات السابقة رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18,7 % نتيجة تحسن الظروف المناخية، كما سجلت الفترة (2001-2004) نموا منتظما للاقتصاد، والذي لوحظ اتساعه سنة 2001 والذي تأكد سنتي 2002 و 2003 وتواصل خلال سنة 2004 حيث بلغ 5,2 % التي يتمثل مصدرها في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8,8 % ، 5,8 % و17,5 %، في السنوات 2002، 2003، 2004 وفي سنة 2005 بدأ معدل النمو بالانخفاض ليبلغ 5,1 % ، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 2,0 % سنة 2006 في حين غرفت مساهمة قطاعات خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا خصوصا قطاع البناء إلى نسبة 3 % سنة 2007 وسجل انخفاضا آخر سنة 2008 ليصل 2,4 % بسبب تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة 5,6- % وارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي

من 0,8 % سنة 2007 إلى 4,3 % سنة 2008، واستقرت وتيرتها عند هذه النسبة سنة 2009 ويعود هذا الفضل في الاستقرار إلى ارتفاع واستقرار نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات.

الفرع الثالث: هدف توازن ميزان المدفوعات

يقصد بتوازن ميزان المدفوعات توازن الميزان الخارجي، إذ يعكس المعاملات الاقتصادية بين الدول العالم المرتبطة بالصادرات والواردات السلعية، وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة إضافة إلى التحويلات الرأسمالية، ومن هنا كان ملزما على هذه الدول معرفة الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه العمليات بغرض إحداث السنوية لميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر بزيادة الحقوق على الالتزامات، وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات أو زيادة الالتزام على الحقوق وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وتعد السياسة النقدية من بين الآليات المستخدمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والتي تتخذ سعر الصرف كهدف وسيط للتأثير على عناصر ميزان المدفوعات على مدى تحقيق التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (مرحلة بداية عمل السياسة النقدية في الجزائر).

ولقد سجل ميزان المدفوعات فائضا منذ 2007 ليبلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36,99، وهذا دليل على فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن تراجع هذا الفائض سنة 2009 وأصبح 3,86 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ سنة 2010 فائض ميزان المدفوعات 15,58 مليار دولار وفي سنة 2011 بلغ رصيد ميزان المدفوعات إلى 20,14 ومن سنة 2012 إلى غاية 2014 بدأ رصيد ميزان المدفوعات بالانخفاض ليصل إلى 0,10 مليار دولار.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى أدواة السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر للتحكم في العرض النقدي.

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل عن سندات. وهو عبارة عن سعر فائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة حصته للأوراق التجارية لخصمها والإقراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، وتعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر لتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي. والجدول التالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصوم لدى بنك الجزائر:

الجدول رقم (5): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر:

يحسب ابتداء من	إلى	المعدل %

1963/01/01	1963/12/31	3,75 %
1972/01/01	1972/09/30	2,75 %
1986/05/01	1986/10/01	5 %
1989/05/02	1989/05/21	7 %
1990/05/22	1991/09/30	10,5 %
1991/10/01	1994/04/09	11,5 %
1994/06/10	1995/08/01	15 %
1995/08/02	1996/08/27	13 %
1996/08/28	1997/04/20	12,5 %
1997/04/21	1997/06/28	12 %
1997/06/29	1997/11/17	11 %
1997/11/18	1998/02/08	9,5 %
1998/02/09	1999/09/08	8,5 %
1999/09/09	2000/01/26	7,5 %
2000/01/27	2000/10/21	6 %
2000/10/22	2002/01/19	5,5 %
2002/01/20	2003/05/31	4,5 %
2003/06/01	2004/03/06	4 %
2004/03/07	إلى يومنا هذا	

المصدر: بلحجار ريمة، ربيع سليمة ، 2014– 2015, 90.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في حالة انخفاض مستمر ابتداءا من 1963/01/01 إلى أن وصل إلى حد أدنى له في 1972/01/01 حيث بلغ 2,75 %، ثم بدأ يرتفع في 1986/10/01 إلى أن وصل إلى حده الأعلى في 1994/06/10 حين بلغ 15 % ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة الانكماشية التي يتبعها بنك الجزائر خلال هذه الفترة للحد من التضخم المرتفع في تلك الفترة

ثم بدأ في الانخفاض في 1995/08/02 ليصل إلى 4% في 2004/03/07 ويبقى ثابتا إلى يومنا هذا وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

الفرع الثاني: نسبة الاحتياطي الإجباري

تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 93 حيث فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % ويجوز للبنك المركزي تجاوز هذه النسبة في حالة الضرورة المثبتة قانونا، غير أن بنك الجزائر بدأ باستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة سنة 2001، رغم ذلك فإن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون 90-10 لم يشر إلى هذه الأداة وقد أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 أقر فيها نسبة الاحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل حتى 15 % .

الفرع الثالث: تسهيلة الوديعة المخلة بالفائدة:

لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك، حيث تعتبر هذه الأداة من إيداع البنوك التجارية لفائض السيولة المحقق لدى بنك الجزائر، ويتم ذلك في شكل عملية تبيض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

الفرع الرابع: آلية استرجاع السيولة

تعتبر هذه الأداة من إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة، دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، و ذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر .

و قد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع الدواء عن حوالي 50 مليار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا ليصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان من أجل امتصاص المزيد من السيولة.

المطلب الثالث : تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

لقد خصصت هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر و ذلك من خلال الفرع الأول نتطرق فيه للعرض النقدي خلال الفترة (2001–2014) أما في الفرع الثاني سنتناول فيه مكونات و مقابلات هذا العرض خلال الفترة (2001–2014).

الفرع الاول : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)

تعتبر الكتلة النقدية (او كمية النقود)في اقتصاد معين العنصر الأساسي و المحدد للدخل الوطني ولمستوى الأسعار وهذا ما يجعل اهتمام السلطات بكمي النقود المتداولة في كل وقت كبيرا وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية :

النقود الورقية : وهي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنوك و قطع معدنية و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

النقود الكتابية : تتمثل في الودائع الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير و الأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة.

أشباه النقود : و تشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية و الودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض و التي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين.

و الجدول الموالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (2001–2014).

الجدول رقم (6): تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2001 – 2014

السنوات	النقود الورقية	أشباه النقود	الكتلة النقدية	النقود
2001	577.3	1235.0	243.5	1238.5
2002	664.6	1485.2	2901.5	1416.3
2003	781.4	1656.0	3299.5	1643.5
2004	874.3	1478.7	3644.4	2156.6

2005	921.0	1632.9	4070.5	2437.5
2006	1081.4	1649.8	4827.5	3177.8
2007	1284.5	1761.0	5994.6	4233.6
2008	1540.0	4964.9	6956.0	4964.9
2009	1829.3	2228.9	7178.7	4949.8
2010	2098.6	2524.3	8116.8	5638.5
2011	2571.5	2787.5	9929.2	7141.7
2012	2952.3	3333.6	11015.1	7681.5
2013	3204.0	3691.7	11941.5	8249.8
2014	3356.7	3718.1	12565.9	8847.8

المصدر: بلحجار ريمة، ربيع سليمة، 2014– 2015, 91 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نمو الكتلة النقدية تسجل ارتفاعا من سنة لأخرى ففي سنة 2001 بلغ نسبة الكتلة النقدية (243.52 (M مليار دج إلى 12565.9 مليار دينار سنة 2014 و هذا راجع إلى تطبيق السياسة النقدية التوسعية و أيضا توسع شبكة الكتلة النقدية و ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية و في سنة 2002 بلغت نسبة 290152 Mمليار دج و هذا الارتفاع بسبب ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجية ثم انتقلت إلى 3299.5 مليار دج سنة 2003 و هذا نتيجة زيادة الادخار المتراكم لقطاع المحروقات وكذا مداخيل الأسر وارتفاع الأجل بالعملة الوطنية.

وبلغت M2 قيمة 4070.5 مليار دج مقارنة بسنة 2004،أما M2 بلغت سنة 2006 قيمة 4827.6 مليار دج وساعد في ذلك موارد الجباية البترولية والموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات.

واستمرت قيمة M2 في الارتفاع في السنوات 2007–2008–2009–2010 وهدا يدل على عدم السيطرة على معدل نمو الكتلة النقدية.

وفي السنوات الأخيرة عرفت الكتلة النقدية تراجعا نوعا ما في قيمتها حيث بلغت قيمتها سنة 2011 ب 9929.5 مليار دج واستمر الانخفاض حتى سنة 2013،وفي سنة 2014 ارتفعت الكتلة m2 ارتفاعا طفيفا في قيمتها 12565.9 مليار دج،(بلحجار ريمة،ربيع سليمة،2014–99،97،2015).

الفرع الثاني: مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة من 2001–2014

هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي وتتكون أساسا من ثلاثة عناصر وهي:

أولا- صافي الأصول الخارجية:

الأصول الخارجية تتيح خلق حقوق على باقي دول العالم،أي أنها تقيس إمكانيات البلد للتكفل باحتياجاته الإستراتيجية في الأجل القصير ويمكن تحليل الأصول الخارجية (الأجنبية) من حسابات ميزان المدفوعات وتشمل مجموع وسائل الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي ومصدرها يكون صادرات السلع والخدمات،المداخيل الصافية لرؤوس الأموال, تحويلات الأشخاص إلى الداخل.وبسبب اعتماد اقتصاد الجزائر على عوائد البترول التي تقارب 98% من مجموع الإيرادات ،فان حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط،ومن خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن حجم الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة،غير أن النسبة تختلف من سنة إلى أخرى،أحيانا تسجل ارتفاعا وأحيانا تسجل انخفاضا وهذه الزيادة أو النقصان تكون نتيجة لوضعية أسعار المحروقات حيث انتقلت من 1310.8 مليار دج سنة 2001 إلى 1533.06 مليار دج سنة 2014،حيث أنها ارتفعت سنة 2002 الى 1755.7 مليار دج نسبة نمو تقدر ب 33.94% مقارنة بسنة 2001.

وقد تواصل ارتفاع الأصول الخارجية ، حيث بلغت نسبتها سنة 2003 ب 2342.6 مليار دج بنسبة زيادة تقدر ب 33.42% أما في السنوات 2003.2004.2005 تميزت بالاستقرار حيث بلغت على التوالي 33.95% و 33.15% و 34% وهذا الارتفاع في نسبة الأصول الخارجية ناتجة عن ارتفاع الأسعار المحروقات،ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 5515 مليار دج ،واستمر هذا الارتفاع في سنتي 2007 و 2008 حيث بلغت نسبة الزيادة 38.1834.46 ; % والسبب في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية 2009 ارتفعت إلى 10886.0 مليار دج بنسبة تقدر 6.23 % مقارنة بسنة 2008 حيث أن نسبة الزيادة سجلت تراجعا يقدر ب 83.68 % وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات وتواصل ارتفاع نسبة الأصول الخارجية في سنة 2010 بمبلغ 11997 وفي سنة 2011:13922.4 وذلك ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات وبقي الارتفاع مستمرا في السنوات 2012 .2013, 2014 لتبلغ النسبة على التوالي 14940مليار دج و 14998.8 مليار دج و 15118 مليار دج في جانفي 2014 ونسبة 15159.4 مليار دج في فيفري 2014 ونسبة 15330.6 في مارس 2014.

ثانيا–القروض المقدمة الى الاقتصاد:

وهي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي الى الأعوان الاقتصادية غير الماليين لمواجهة إحتياجاتهم, ونميز بين نوعين من هذه القروض:

– القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتهم من السيولة النقدية حيث تقدم هذه القروض على أساس إعادة القيام بخصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين الغير ماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الوحيد للإقراض.

- القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصادية بمقدار معين باستعمال الشيكات والتحويلات.

بدأت القروض المقدمة إلى الاقتصاد في التدبدب حيث بلغت سنة 2002 إلى 1266.8 مليار دج،وبالتحديد في شهر ديسمبر وكل سنة تسجل ارتفاعا مقارنة بالسنة التي قبلها وقد تختلف أما بالزيادة أو بالنقصان حيث تميز أيضا عام 2002 بالانطلاقة الجديدة للقروض،كما أدت الزيادة الفائضة في القروض المقدمة إلى الاقتصاديين 1266.8 مليار دج إلى 1380.2 سنة 2003،حيث انخفض معدل نموها إلى 7.3 % نظرا لتضييق الرقابة على القروض ذات المخاطر،بينما سنة 2004 سجلت نموا قدره 11.02% و 15.09% سنة 2005.

كما مثلت القروض إلى الاقتصاد في نهاية 2007 (2205.2 مليار دج والتي بلغت 54.6 من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات وقد زادت بنسبة 15.2% سنة 2007 مقابل 12.16% في 2006وذلك بالتزامن مع الانتعاش وتوسع M2، كما ارتفعت القروض المقدمة إلى الاقتصاديين 2615.5 مليار دج سنة 2008 إلى 3086.5 مليار دج سنة 2009،وهو مايؤكد الطابع المستمر لانتعاش الاقتصاد،واستمرت القروض المقدمة إلى الاقتصاد في السنوات الأخيرة،حيث بلغت سنة 2010 ما يعادل 3286.1 مليار دج مقارنة بسنة 2009 وفي السنوات 2011 .2012 .2013 .2014 على التوالي تميزت القروض المقدمة للاقتصاد بالارتفاع المستمر حيث بلغت على التوالي ،3726.5 مليار دج،4287.6 مليار دج و 5156.3 مليار دج و 5314.0 مليار وهذا مايؤكد انتعاش الاقتصاد الجزائري.

ثالثا– القروض المقدمة إلى الدولة

سجلت القروض المقدمة إلى الدولة تذبذبا في السنوات 2001،2002 ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية وخاصة ارتفاع أسعار النفط انخفضت هذه القروض في سنة 2011 إلى 569.7 مليار دج ثم عادت وارتفعت في نهاية سنة 2002 بنسبة طفيفة ،حيث أنه تراجعت هذه القروض سنة 2003 لتبلغ 432.4 مليار دج وهذا تراجع القروض سنة 2004 بلغ 20.6 مليار دج وهو يعبر عن تحول القروض المقدمة للاقتصاد إلى مستحقات صافية لها.

واستمرت هذه القروض في الانخفاض حيث بلغت نسبتها سنة 2005 933.2 مليار دج وسنة 2006 1304.1 مليار دج وسنة 2007 ب 2193 مليار دج ، وما نسبته 348.3 مليار دج سنة 2009 ويعود هذا التراجع المستمر في القروض المقدمة للدولة الى تحول هذه القروض لحقوق تحث تأثير التقليص التدريجي لمديونية الخزينة.

واستمرت هذه القروض بالانخفاض حيث بلغت سنة 2010،35109 مليار دج واستمر الانخفاض في السنوات 2011 .2012 .2013 .2014 على التوالي 3406.6 مليار دج،3116.3 مليار دج ،3235.4 مليار دج ،2673.7 مليار دج .

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

في هذا المطلب سيتم اختبار الفرضيات من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط، والذي سيعرض معالم الدراسة، ويغطي هذا النموذج جانبا مهما من الدراسة حيث سيعرض تأثير السياسة النقدية على العرض النقدي في الجزائر.

أولا– اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

في هذا العنصر سيتم اختبار الفرضية الفرعية الأولى بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط.

H_0: لا يوجد دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

H_1: يوجد دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي.

الجدول رقم(7): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (معدل إعادة الخصم والعرض النقدي)

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	18329,204	3978,245		4,607	,001
	Ikhsm	−2561,191	866,652	−,649	−2,955	,012

a. Variable dépendante : m2

المصدر: مخرجات نظام spss.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة التأثير قد بلغت −0.649 في ظل مستوى معنوية مساو ل 0.012 وهو اقل من 0.05 مما يفرض قبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي ورفض الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد دور معدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي.

إن ما يلاحظ من الجدول أن قيمة beta سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل إعادة الخصم والعرض النقدي أي أن زيادة معدل إعادة الخصم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي ب 0.649 وحدة وهو ما يتفق مع النظريات الاقتصادية السابقة

ثانيا– اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

هنا سيتم اختبار الفرضية الفرعية الثانية بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط.

H_0: لا يوجد دور لمعدل الاحتياطي الإلزامي في ضبط العرض النقدي.

H_1: يوجد دور لمعدل الاحتياطي الإلزامي في ضبط العرض النقدي.

الجدول رقم(8): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (الاحتياطي الإلزامي والعرض النقدي)

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-2320,965	731,883		-3,171	,008
	resrv	1135,532	85,157	,968	13,335	,000

a. Variable dépendante : m2

المصدر: مخرجات نظام spss.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة التأثير قد بلغت 0.968 في ظل مستوى معنوية مساو ل 0.000 وهو اقل من 0.05 مما يفرض قبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد دور للاحتياطي الإلزامي في ضبط المعروض النقدي ورفض الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد دور للاحتياطي الإلزامي في ضبط العرض النقدي

أن ما يلاحظ من الجدول أن قيمة beta الموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين الاحتياطي الإلزامي والعرض النقدي أي أن زيادة معدل الاحتياطي الإلزامي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي ب 0.968 وحدة. وهو ما لا يتفق مع النظريات الاقتصادية ويرجع السبب في ذلك إلى مشكلة فائض السيولة في البنوك الجزائرية

ثالثا- اختبار الفرضية الرئيسة:

هنا سيتم اختبار الفرضية الرئيسية بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط.

H_0: لا يوجد دور للسياسة النقدية في ضبط العرض النقدي.

H_1: يوجد دور للسياسة النقدية في ضبط العرض النقدي.

الجدول رقم(9): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط (السياسة النقدية والعرض النقدي)

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-9561,457	1926,486		-4,963	,000
	pltmnt	2610,988	301,219	,929	8,668	,000

a. Variable dépendante : m2

المصدر: مخرجات نظام spss.

من خلال الجدول رقم ... نلاحظ أن قيمة التأثير قد بلغت 0.929 في ظل مستوى معنوية مساو ل 0.000 وهو اقل من 0.05 مما يفرض قبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد دور للسياسة النقدية في ضبط المعرض النقدي ورفض الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ادور للسياسة النقدية في ضبط العرض النقدي

أن ما يلاحظ من الجدول أن قيمة beta موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والعرض النقدي أي أن الزيادة في قيمة الأدوات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العرض النقدي ب 0.929 وحدة ما لا يتوافق مع النظريات الاقتصادية وهذا راجع إلى فائض السيولة في البنوك الجزائرية.

خلاصة الفصل :

شرعت الجزائر مباشرة بعد استقلالها على تكوين الجهاز المصرفي الجزائري ابتداء من إنشاء البنك المركزي ثم تأميم البنوك بعد ذلك.

نظرا للنقائص التي كانت في الجهاز المصرفي أنداك فقد عملت الدولة على انتهاج سياسات إصلاحية حيث ظهرت توجيهات اقتصادية جديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق انطلاقا من إصلاح 1986-1988 ثم الإصلاح الكبير سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

أما في ما يخص السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 كانت هناك تعديلات لقانون النقد و القرض , و اعتمدت السياسة النقدية في الجزائر على الأدوات الغير مباشرة من اجل تحقيق أهدافها.

الخاتمة

الخاتمة

السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الوسائل والإجراءات والتي تطبقها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي, وذلك للتأثير على كمية النقود بما يلاءم الظروف الاقتصادية. والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة. ومن بين هذه الوسائل نجد أداة معدل إعادة الخصم, أداة الاحتياطي الإلزامي وآلية السوق المفتوحة.

أما في الجزائر يسعى البنك الجزائري وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية إلى التأثير على العرض النقدي بواسطة أداة إعادة الخصم أداة الاحتياطي القانوني.

أولا– اختبار صحة الفرضيات:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي مفادها انه يوجد دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي في الجزائر ومن خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن قيمة beta مساوية ل– 0.649. أما قيمة a فهي أي اقل 0.012 من 0.05 وهو ما يعبر عن وجود دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي مما يثبث الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :والتي مفادها انه يوجد دور للاحتياطي الإلزامي في ضبط العرض النقدي في الجزائر ومن خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن قيمة beta مساوية ل 0.964. أما قيمة a فهي 0.000 أي اقل من 0.05 وهو ما يعبر عن وجود دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي مما يثبث الفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرضية الرئيسية: والتي مفادها أنه يوجد دور للسياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر ومن خلال ما تم استعراضه في الجانب التطبيقي توصلنا إلى أن قيمة beta مساوية ل 0.929. أما قيمة a فهي 0.000 أي اقل من 0.05 وهو ما يعبر عن وجود دور للسياسة النقدية في ضبط العرض النقدي مما يثبث الفرضية الرئيسة.

ثانيا– نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن ادرجها في:

النتائج النظرية:

- السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها من اجل التحكم في المعروض النقدي باستخدام مجموعة من الأدوات.
- تنعكس فعالية السياسة النقدية من خلال استقلالية البنك المركزي.
- تختلف فعالية أدوات السياسة النقدية حسب حالة الاقتصاد.

النتائج التطبيقية:

- عرف النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات وخاصة الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض.
- يتكون العرض النقدي في الجزائر من النقود الورقية والنقود الكتابية وشبه النقود.
- إن تحليل المعروض النقدي يعني تحليل مكوناته وتطورها وقياسها عن طريق المجمعات النقدية.
- لوحظ من خلال الدراسة التطبيقية الارتفاع المستمر للعرض النقدي في الجزائر وهذا بسبب ارتفاع مكوناته.
- تستخدم الجزائر الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية والتي تتمثل أساسا في الاحتياطي الإلزامي ومعدل إعادة الخصم وقد ظهرت فعاليتها من خلال القدرة في التحكم في معدل التضخم في بعض السنوات.
- يوجد دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط العرض النقدي في الجزائر وهو دور متوسط حيث قدر حسب نموذج spss ب 0.649.
- يوجد دور للاحتياطي الإلزامي في ضبط المعروض النقدي في الجزائر وهو دور قوي حيث قدر حسب نموذج spss ب 0.964.
- يوجد دور للسياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر وهو دور قوي حيث قدر حسب نموذج spss ب 0.929.
- رغم أن الدراسة القياسية أظهرت الدور الكبير للسياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي إلا أن حجم السيولة المرتفعة في البنوك الجزائرية اثر بالسلب على دور السياسة النقدية.

التوصيات:

- ضرورة تفعيل السوق النقدي والمالي من اجل تفعيل أداة السوق المفتوحة وزيادة استخدامها.
- وضع قواعد احترازية ملزمة التطبيق على البنوك التجارية في شأن السياسة النقدية.
- تهيئة بيئة متطورة ومستقرة تكمن من التنفيذ الجيد لأدوات السياسة النقدية.
- على الحكومة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة من اجل تفعيل السياسة النقدية.
- ضرورة القيام بالبحوث والدراسات في الجانب النقدي والمالي للاعتماد عليها في مختلف القرارات الحكومية.
- الاعتماد على قواعد الشفافية والإفصاح في نشر البيانات.

آفاق الدراسة :

- دور السياسة النقدية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- اثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في ضبط المعروض النقدي.
- السياسة النقدية وتحديات العولمة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أنسب البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل، الأردن، 2010.
2. أكرم حداد، مشهور هدلول، **النقود والمصارف(مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008.
3. السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2010.
4. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون، الجزائر، ط3، 2008.
5. خبابه عبد الله،**الإقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية- البنوك التجارية- السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، ، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 2009.
7. سعيد سامي الحلاق، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2010.
8. شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008.
9. زكرياء الدوري، يسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2013.
10. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية –أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية-**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
11. محمد ضيف الله القباطري، **دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية(نظرية- تحليلية- قياسية)**، دار عيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- **رسائل والاطروحات الجامعية**

1. إكن لونيس، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2010/ 2011.

2. بلحجار ريمة، ربيع سليمة، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر** ، رسالة ماجستير،غير منشورة، التخصص: علوم اقتصادية، جامعة العقيد أكلي محند او لحاج البويرة –الجزائر ، 2014/ 2015.

3. بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم– الجزائر، 2009/ 2010.

4. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، التخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس– الجزائر، 2008/ 2009.

5. بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

6. جدايني ميمي، **انعكاس إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، التخصص: علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف– الجزائر،2005.

7. سليم موساوي، **فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، التخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/ 2007.

8. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2002/ 2003.

9. عبد الله ولد محمد ولد المختار، **دور السياسة النقدية في محاربة التضخم**، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص:علوم اقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010/2011.

10. عيسى الزاوي، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، التخصص: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2008.

11. فؤاد مطاطلة، **النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، التخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 1996/ 1997.

12. لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010/2011.

- **المجلات العلمية:**

1. خلق محمد حمد الجبوري، **دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56**

لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية ،جامعة تكريت، العراق، العدد 23، 2011.

الملاحق

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر وقد تم استخدام كل من معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي كمؤشر للسياسة النقدية. وباستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ثم التوصل للنتائج التالية

- يوجد دور لمعدل إعادة الخصم في ضبط المعروض النقدي.
- يوجد دور للاحتياطي الإجباري في ضبط المعروض النقدي.
- يوجد دور للسياسة النقدية في ضبط العرض النقدي.

وقد أوصت هده الدراسة بضرورة تفعيل السوق النقدية وتهيئة بيئة متطورة ومستقرة تمكن من التنفيذ الجيد للأدوات السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية السياسة النقدية معدل إعادة الخصم الاحتياطي الإلزامي السوق المفتوحة العرض النقدي.

Résumé :

Cette étude vise à définir le rôle de la politique monétaire dans la régularisation de la masse monétaire en Algérie. On a utilisé le taux de réescompte et les réserves obligatoires comme des indicateurs de la politique monétaire. Par des épreuves statistiques, on a constaté les résultats suivants :

- Le taux de réescompte affecte la masse monétaire ;
- La politique monétaire contribue à l'équilibre de l'offre de la monnaie ;
- Les réserves obligatoires ont un rôle indispensable dans la régularisation de la masse monétaire.

Par conséquence, L'étude insiste sur l'importance de rétablir le marché monétaire surtout en matière d'efficience, et de créer un climat assez développé et stable afin de bien exécuter les outils et instruments de la politique monétaire.

Mots-clés : politique monétaire, taux de réescompte, réserves obligatoires, open-market, masse monétaire.